الفصل الثاني: الخلفيـــة التاريخيـــة

أولاً: معلومات أساسية عن البحرين:

٤٢- تُوصف البحرين جغرافياً بكونها أرخبيل يتكون من ثلاث وثلاثين جزيرة، خمس منها فقط مأهولة بالسكان، أكبرها جزر البحرين والمُحرَّق وأم النعسان وسترة. وتُعد مملكة البحرين واحدة من أعلى بلدان العالم من حيث الكثافة السكانية، بالنظر إلى مساحتها حيث تبلغ إجمالي مساحة اليابسة ٧٦٠ كيلومتر مربع. وتعد دول قطر وإيران والسعودية أقرب الدول إلى مملكة البحرين، حيث يربطها بالأخيرة جسر يمتد بطول ٢٥ كيلومتر. وتقع جمهورية إيران الإسلامية في جنوب شرقي البحرين.

٤٣- وتنقسم مملكة البحرين إدارياً إلى خمس محافظات هي محافظة العاصمة والتي توجد بها مدينة المنامة عاصمة المملكة، ومحافظات الوسطى والمحرق والشمالية والجنوبية. ووفقا لتعداد عام ٢٠١٠، يقطن مدينتي المنامة والمحرق ٤٢% من عدد سكان المملكة. ويبلغ عدد المواطنين البحرينيين ٦٦٦١٧٢ مواطنًا، يمثلون نسبة ٤٦% من إجمالي عدد سكان البحرين، البالغ عددهم ١٢٣٤٥٧١ نسمة[٢٠]. و يمثل المسلمون ٧٠% من إجمالي عدد السكان، بينما يمثل معتنقو الديانات الأخرى من المسيحيين واليهود والسيخ والهندوس وغيرهم النسبة الباقية[٢١] ويعد التعداد السكاني الذي تم إجراؤه في عام ١٩٤١، أخر حصر رسمي لأعداد السنة والشيعة من سكان البحرين، حيث مثل الشيعة فيه نسبة ٥٢% من عدد السكان في مقابل ٤٨% من السنة[٢٢]. ومنذ ذلك التاريخ لا توجد أية إحصاءات رسمية عن نسبة الشيعة والسنة إلى إجمالي عدد المسلمين، وتشير التقديرات غير الرسمية الحالية للنسبة المئوية للطائفتين إلى أن الشيعة يمثلون نسبة تتراوح بين ٦٠% و ٧٠% من عدد المسلمين بينما يمثل السنة نسبة تتراوح بين ٣٠% و٤٠% من إجمالي عدد المسلمين، وتجدر الإشارة إلى عدم وضوح أسس هذا التقدير وإلى كونه محل خلاف.

ثانياً: لمحة تاريخية عن البحرين:

٤٤- دخل الإسلام إلى البحرين في العام السابع للهجرة الموافق عام ٦٢٩ ميلادية، حيث كانت البحرين من أوائل المناطق التي أمتد إليها الإسلام. وظلت البحرين تحت الخلافة الإسلامية حتى احتلال القوات البرتغالية لها في الفترة من عام ١٥٢١م إلى عام ١٦٠٢م[٢٣]. وحلت قوات الفرس محل

---

٢٠ حكومة البحرين – تعداد سنة ٢٠١٠. للاطلاع يمكنك زيارة الموقع: http://www.census2010.gov.bh/_index_en.php، تاريخ الدخول: ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٢١ مملكة البحرين – تعداد سنة ٢٠١٠. للاطلاع يمكنك زيارة الموقع: http://www.census2010.gov.bh/_index_en.php، تاريخ الدخول: ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٢٢ مكتب السجلات العامة – مرجع رقم FO 371/149151 – التعداد السكاني بالبحرين بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ [محفوظ لدى اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق].

٢٣ حول التواجد البرتغالي وتأثيره في البحرين، راجع د. فوزية الجيب، تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين ١٥٢١-١٦٠٢، (٢٠٠٣).

القوات البرتغالية في السيطرة على البحرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الفترة من ١٦٠٢م وحتى ١٧٨٣م [٢٤]. وتعد أسرة آل خليفة – الأسرة الحاكمة لمملكة البحرين – فرعا من قبائل بني عتبة، التي كانت تستوطن الكويت منذ عام ١٧١٦، قبل أن تنتقل بعد ستة عقود إلى الساحل الغربي لقطر حيث سكنوا منطقة الزُبارة، وتوسع نشاطهم الاقتصادي في مجال تجارة اللؤلؤ. وفي عام ١٧٨٣، سيطرت أسرة آل خليفة، تحت قيادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، على أراضي البحرين من الفرس الذين كانوا يحمون الجزيرة عسكرياً، حيث كان ذلك بداية حكم آل خليفة للبحرين، والذي يستمر حتى الوقت الحالي[٢٥].

٤٥– وفي مطلع القرن التاسع عشر، بدأت الإمبراطورية البريطانية، تهتم بالبحرين، بهدف تعزيز موقفها في الخليج العربي، كجزء من سياستها الرامية إلى حماية المناطق التابعة لها في شبه القارة الهندية. وقد أسفر هذا الاهتمام عن توقيع العديد من المعاهدات بين البحرين وبريطانيا، كان أولها في عام ١٨٢٠[٢٦]، وأهمها "المعاهدة الأبدية للسلام والصداقة" الموقعة في العام ١٨٦١ والتي بمقتضاها أصبحت البحرين رسميا "محمية بريطانية"[٢٧].

٤٦– . وفي يوم ١٥ أغسطس من عام ١٩٧١[٢٨]، وبعد انسحاب القوات البريطانية من الجزيرة أعلن صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة البحرين دولة مستقلة، وتولى سموه إمارة البلاد منذ ذلك التاريخ وحتى وفاته في عام ١٩٩٩، حيث خلفه صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، كأمير للبلاد حتى عام ٢٠٠٢، تاريخ صدور الدستور الجديد الذي تم بمقتضاه إعلان البحرين مملكة يتولى مقاليدها ملك.

---

٢٤ راجع Nelida Fuccaro "تاريخ المدينة والدولة...،Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama since 1800"، صـ١٦-١٧-٢٦..

٢٥ لم تمد أسرة آل خليفة سيطرتها الكاملة على البحرين في الحال وبدون منافسة؛ فلقد كان هناك عدد من القبائل معظمها عربية تتنافس معها في بسط النفوذ على الجزيرة بما في ذلك قبيلة المطاشي العمانية، والقوات الوهابية كما هي معروفة الآن بالسعودية. وبحلول عام ١٨١١، تمكنت أسرة آل خليفة من بسط السيطرة الكاملة على الجزيرة. لمزيد من التفاصيل راجع: فؤاد خوري "القبيلة والدولة بالبحرين Tribe and State in Bahrain" طبعة جامعة شيكاغو، صـ٢٢ – ٢٧-، وراجع أيضاً Juan Cole "الأرض المقدسة و... Sacred Space and Holy War: The Politics, Culture and History of Shiite Islam"، لندن ٢٠٠٢، الفصل الثالث.

٢٦ راجع "الاتفاقية العامة بين شركة شرق الهند والأصدقاء العرب (عمان/ البحرين)" بتاريخ ٨ يناير ١٨٢٠ – 463 CTS 70، و" الاتفاقية الأولية بين شركة شرق الهند والبحرين" بتاريخ ٥ فبراير ١٨٢٩ – 481 CTS 70.

٢٧ راجع "الاتفاقية بين بريطانيا العظمى والبحرين" بتاريخ ٣١ مايو ١٨٦١ – 163 CTS 124. وراجع بصفة عامة ماكتبه J. F. Standish بعنوان "السياسة البحرية البريطانية في خليج فارس... British Maritime Policy in the Persian Gulf, Middle Eastern Studies" المجلد الثالث – رقم (٤) بتاريخ ٤ يوليو ١٩٦٧، وراجع ماكتبه Michelle Burgis بعنوان "حواجز الخطاب في محكمة العدل الدولية... Boundaries of Discourse in The International Court of Justice: Mapping Arguments in Arab Territorial Disputes" (Martinus Nijhoff 2009) – صـ١٥٢-، وراجع أيضاً تقرير محكمة العدل الدولية حول تعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين قطر والبحرين (البحرين وقطر)، حكم بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠١ – الفقرتان ٣٨ و٣٩.

٢٨ في مارس ١٩٧٠، أرسل الأمين العام للأمم المتحدة، بناءً على طلب حكومتي إيران وبريطانيا العظمى وعلى الرغبة في بذل المساعي الحميدة، بعثة للبحرين يرأسها ممثله الشخصي السيد/ فيتوري وينسبير حيشياردي. ولقد كانت البعثة تسعى إلى التأكد من رغبة شعب البحرين فيما يتصل بوضعهم. ولقد قدم الممثل الخاص تقريره في الوثيقة رقم S/9772 – صـ٥٧-، بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٧٠، حيث ختمه بقوله "... واقتنعت من خلال مشاوراتي أن الغالبية العظمى من شعب البحرين يرغب في الحصول على الاعتراف بهويته في دولة كاملة الاستقلال وذات سيادة لكي تقرر بنفسها علاقاتها مع الدول الأخرى". ولقد صدق مجلس الأمن بالإجماع على تقرير الممثل الخاص للأمين العام ورحب بالاستنتاجات والنتائج التي توصل إليها التقرير. راجع قرار مجلس الأمن SC Res. 278 بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٠.

٤٧- وقد انضمت مملكة البحرين إلى كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية منذ الاستقلال في عام ١٩٧١. كما تعد البحرين أحد الأعضاء الستة المؤسسين "لمجلس التعاون لدول الخليج العربي" والذي تم إنشاؤه في عام ١٩٨١ كمنتدى لتنسيق السياسات في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن والتنمية الاقتصادية[٢٩].

ثالثاً: الهيكل الحكومي والنظام القانوني:

٤٨- وفقاً لدستور مملكة البحرين المعدل في ١٤ فبراير لعام ٢٠٠٢، يكون حكم مملكة البحرين ملكيًا دستوريًا وراثيًا. الملك هو رأس الدولة. أما رئيس مجلس الوزراء فهو رئيس الحكومة التي يعين الملك وزراءها، ويشغل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة منصب رئيس مجلس الوزراء منذ إعلان استقلال البحرين.

٤٩- ويتولى السلطة التشريعية في البحرين "المجلس الوطني" الذي يرأسه رئيس مجلس الشورى. ويتكون المجلس الوطني من مجلسين هما "مجلس الشورى" الذي يتألف من أربعين عضواً يُعينون بأمر ملكي، و"مجلس النواب" الذي يتألف من أربعين عضواً يُنتخبون عبر الانتخاب العام السري المباشر. وتكون مدة العضوية لأعضاء المجلسين أربع سنوات[٣٠]. ولا يتم إصدار القوانين إلا بعد اتفاق كل من المجلسين، المعين والمنتخب[٣١]. ومؤدى ذلك واقعيًا قدرة المجلس المعين على استخدام حق الفيتو في مواجهة أي مشروع قانون لا يرغب في إصداره[٣٢]. ويحق للملك إعادة مشروع القانون الذي تمت الموافقة عليه إلى مجلسي الشورى والنواب، ويكون له طلب إعادة مناقشته في ذات دور الانعقاد أو في الدور التالي له، ولا يمكن حصول موافقة المجلسين على المشروع بقانون الذي تمت إعادته بمرسوم ملكي إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء. وفي جميع الأحوال يكون للملك إحالة ما يراه من مشروعات القوانين قبل التصديق عليها إلى المحكمة الدستورية للتأكد من مدى مطابقتها للدستور، ولأي من أعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين.

٥٠- ويتمتع الملك في البحرين بسلطات تنفيذية واسعة، وله أن يباشر سلطاته مباشرة أو بواسطة وزرائه[٣٣]، فهو يعين ويعفي رئيس الوزراء بأمر ملكي[٣٤] ولا يُسأل رئيس الوزراء ولا الوزراء

---

٢٩ الدول الأعضاء في مجلس تعاون دول الخليج هي البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والسعودية، ودولة الإمارات.

٣٠ راجع أحكام المواد من٥١ إلى ١٠٣ من دستور البحرين المعدل لسنة ٢٠٠٢.

٣١راجع أحكام المادة ٣٥ من دستور البحرين المعدل لسنة ٢٠٠٢

٣٢ راجع أحكام المادة ٧٠ من دستور البحرين المعدل لسنة ٢٠٠٢.

٣٣ راجع حكم المادة ٣٣ (ج) من دستور البحرين المعدل لسنة ٢٠٠٢.

٣٤راجع حكم المادة ٣٣ (د) من دستور البحرين المعدل لسنة ٢٠٠٢.

متضامنين إلا أمامه[٣٥]، وهو القائد الأعلى لقوة الدفاع[٣٦] وهو رئيس المجلس الأعلى للقضاء[٣٧]، وهو من يقترح تعديل الدستور والقوانين وهو الذي يختص بالتصديق عليها وإصدارها، وهو المنوط به تقدير توافر الضرورة وإعلان حالة السلامة الوطنية أو الأحكام العرفية، وهو الذي يصدر المراسيم، واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط ولوائح تنظيم المصالح والإدارات العامة، وهو الذي يدعو لإجراء الانتخابات لمجلس النواب ويفتتح أدوار انعقاده ويفضها، ويملك دعوة الشعب لاستفتاء العام، وهو الذي يملك إصدار المراسيم بقوانين في حالات الضرورة فيما بين ادوار انعقاد مجلسي الشورى والنواب أو في حال حل مجلس النواب. ويكون لأعضاء مجلس النواب الحق في توجيه الاستجوابات للوزراء ويمكن أن ينتهي الاستجواب بطرح الثقة عن الوزير ومن ثم اعتباره معتزلاً الوزارة إذا وافق المجلس على طرح الثقة بأغلبية ثلثي الأعضاء[٣٨]. وفي جميع الأحوال لا يجوز طرح الثقة برئيس مجلس الوزراء[٣٩]، ولكن يجوز التصويت على عدم إمكان التعاون معه، وفي حالة موافقة ثلثي الأعضاء، يُرفع الأمر إلى الملك الذي يكون له إعفاء رئيس مجلس الوزراء أو حل مجلس النواب[٤٠]. وفي جميع الأحوال يكون للملك الحق في حل مجلس النواب، وفي هذه الحالة تتوقف جلسات مجلس الشورى[٤١].

٥١- أما عن قوة دفاع البحرين والتي تشمل الجيش والبحرية والقوات الجوية والخدمات الطبية، فيعمل بها حوالي ١٢ ألف شخص، شاملة الأفراد المدنيين والإداريين. وتشير بعض التقديرات إلى وجود عدد كبير من رعايا العراق والأردن وسوريا وباكستان واليمن يعملون ضمن قوات الدفاع. ويختص المجلس الأعلى للدفاع بتقرير وبمراقبة تنفيذ سياسية الدفاع في البحرين، وهو المسئول عن الموافقة على إعلان حالة السلامة الوطنية[٤٢].

٥٢- ويمكن وصف النظام القانوني للبحرين بأنه نظام مختلط يستمد مرجعيته من الشريعة الإسلامية ومن القوانين المدنية والجنائية والتجارية المصرية ومن العادات والتقاليد المحلية، بالإضافة إلى بعض المبادئ المستقاة من القانون العام البريطاني. ويشمل نظام المحاكم في البحرين المحاكم المدنية ومحاكم

٣٥راجع المادة ٣٣(ج) من دستور البحرين المعدل لسنة ٢٠٠٢.

٣٦ راجع حكم المادة ٣٣ (ز) من دستور البحرين المعدل لسنة ٢٠٠٢.

٣٧ راجع حكم المادة ٣٣ (ح) من دستور البحرين المعدل لسنة ٢٠٠٢.

٣٨ راجع حكم المادة ٦٦ (ج) من دستور البحرين المعدل.

٣٩ راجع حكم المادة ٦٧ (أ) من دستور البحرين المعدل.

٤٠ راجع أحكام المادة ٦٧ (د) من دستور البحرين المعدل.

٤١ راجع أحكام المواد ٤٢ (ج) ٥٥ (ب) من دستور البحرين المعدل.

٤٢ المجلس الأعلى للدفاع يرأسه جلالة الملك، ويضم أعضاؤه سمو ولي العهد، والقائد العام لقوة دفاع البحرين، ورؤساء أجهزة حكومية محددة: كوزراء الخارجية والداخلية والدفاع، ومدير جهاز الأمن الوطني.. راجع الأمر الملكي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦، المعدل بالأمر الملكي رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٨.

القضاء الشرعي والمحاكم العسكرية. ويقسم قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢[٤٣] وتعديلاته، المحاكم إلى "محاكم مدنية" تتضمن أربعة مستويات، بدءً من "المحاكم الصغرى"، ثم "المحاكم الكبرى المدنية"، ثم "محاكم الاستئناف العليا المدنية"، وأخيراً، "محكمة التمييز"، وهي أعلى محكمة ضمن تسلسل المحاكم المدنية. وتنظر هذه المحاكم جميع القضايا المدنية والجنائية والإدارية، بالإضافة إلى منازعات الأحوال الشخصية لغير المسلمين.

وتتضمن "محاكم القضاء الشرعي" (الأسرة والمواريث) ثلاثة مستويات هي " محكمة الاستئناف العليا الشرعية" و"المحكمة الكبرى الشرعية" و "المحكمة الصغرى الشرعية" وتؤلف كل محكمة من دائرتين، "الدائرة الشرعية السنية" و"الدائرة الشرعية الجعفرية"، حيث تطبق الأولى الفقه السني بينما تطبق الأخرى الفقه "الجعفري الشيعي".

ويتحدد اختصاص المحاكم العسكرية وفقاً لنص المادة ١٠٥ من الدستور البحريني بالجرائم العسكرية التي تقع من أفراد قوة الدفاع والحرس الوطني والأمن العام، ولا يمتد إلى غيرهم إلا عند إعلان الأحكام العرفية وفي الحدود التي يقررها القانون. وتضم المحاكم العسكرية أربعة مستويات من المحاكم يأتي على قمتها، "محكمة الاستئناف العسكرية العليا"، ويليها "المحاكم العسكرية الكبرى" و"المحاكم العسكرية الصغرى" و"المحاكم العسكرية الخاصة".

وينظم قانون السلطة القضائية عمل النيابة العامة بوصفها شعبة أصيلة من شعب السلطة القضائية، ويُناط بها وحدها الحق في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها وهي القائمة على أعمال التحقيق والاتهام والمسئولة عن الإشراف على السجون وعلى غيرها من أماكن تنفيذ الأحكام الجنائية.

رابعاً: الظروف الاقتصادية والاجتماعية:

٥٣- في حين كانت البحرين أول دولة عربية في منطقة الخليج يتم اكتشاف النفط الخام فيها عام ١٩٣١، فإنها تعتبر أقل الدول الخليجية النفطية من حيث المخزون الاستراتيجي، حيث يُتوقع أن ينفذ مخزونها النفطي خلال خمسة عشر عاماً. وتبلغ مستويات الإنتاج الحالية نحو ١١٦٣٥ برميل/ يوميًا من حقل العوالي و ٥٤٧٤١ برميل/ يوميا من حقل أبو الصفا البحري المشترك مع المملكة العربية السعودية[٤٤]. وعلى الرغم من ذلك، يظل إنتاج النفط وتكريره أكبر صناعة في البلاد، تمثل حالياً أكثر من ٧٩% من صادرات البحرين[٤٥]. ويمثل إنتاج وتصدير الألمونيوم ثاني

٤٣ راجع المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢.

٤٤ البنك المركزي بمملكة البحرين، المؤشرات الاقتصادية، مارس ٢٠١١ – رقم ٣١، ص ٥، وهو متاح على الموقع الإليكتروني: http://www.cbb.gov.bh/assets/E%20I/EI%20Mar2011.pdf، تاريخ الدخول: ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٤٥ راجع ذات المرجع المشار إليه في الهامش السابق.

أكبر صناعة في البحرين بعد النفط. ويعد القطاع المالي، الذي يمثل حاليا ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي، أحد أهم الأعمدة الرئيسية للاقتصاد، حيث تعتبر البحرين مركزاً هاما للأعمال المصرفية الإسلامية على الصعيد العالمي[٤٦]. وتجدر الإشارة إلى ارتباط اقتصاد مملكة البحرين بقطاع البناء والتشييد الذي شهد طفرة. هائلة خلال العقد الأخير بما جعله يمثل حالياً حوالي ٧% من إجمالي الدخل القومي للمملكة[٤٧]. وتعد شركات الخليج للطيران وشركة الخليج لدرفلة الألمونيوم وشركة نفط البحرين (بابكو) وشركة البحرين للألمونيوم ومجموعة "بتلكو" للاتصالات من أهم الشركات البحرينية من حيث وزنها النسبي في توليد الدخل القومي للمملكة.

٥٤- لقد شهد الاقتصاد البحريني نمواً مطرداً خلال العقد الماضي، حيث تراوح معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بين ٣,١% في عام ٢٠٠٩ و ٤% في عام ٢٠١٠[٤٨]. وهو ما ترتب عليه زيادة مطردة في نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث بلغ متوسطه خلال العقد الأول من هذا القرن ما قيمته ٢٠٤٧٥ دولار أمريكي سنويًا[٤٩]. وعلى الرغم من ذلك لم يتم تقاسم ثمار النمو والزيادة المطردة في متوسط الدخل على قدم المساواة عبر القطاعات المختلفة للمجتمع، حيث كان تركيز النشاط الاقتصادي على قطاعات العقارات والخدمات المالية، ويرى بعض مواطني البحرين أن تلك السياسات من الممكن نجاحها في المجتمعات قليلة الكثافة السكانية[٥٠].

٥٥- وشرعت حكومة مملكة البحرين في سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد خلال السنوات العشرة الأخيرة. وقد شمل ذلك إطلاق مبادرة 'البحرين ٢٠٣٠'، باعتبارها تمثل الرؤية المستقبلية لاقتصاد المملكة، مع التركيز على خطط لتوسيع نطاق خدماتها المالية والسياحة وقطاعات التكنولوجيا والمعلومات.

---

٤٦ مجلس التنمية الاقتصادية بالبحرين "أداء القطاع المالي"، *النشرة الاقتصادية العالمية ٢٠١٠ (٢٠١٠)*، وهو متاح على الموقع الإليكتروني: http://www.bahrainedb.com/uploadedFiles/Bahraincom/BahrainForBusiness/Annual%20Economic%20Review.pdf، ص٣٦، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٤٧ مجلس التنمية الاقتصادية بالبحرين "الاستثمار العقاري"، *النشرة الاقتصادية العالمية ٢٠١٠ (٢٠١٠)*، وهو متاح على الموقع الإليكتروني: http://www.bahrainedb.com/uploadedFiles/Bahraincom/BahrainForBusiness/Annual%20Economic%20Review.pdf، ص٣٥، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٤٨ مجلس التنمية الاقتصادية بالبحرين "نظرة اقتصادية"، *النشرة الاقتصادية العالمية ٢٠١٠ (٢٠١٠)*، وهو متاح على الموقع الإليكتروني: http://www.bahrainedb.com/uploadedFiles/Bahraincom/BahrainForBusiness/Annual%20Economic%20Review.pdf، ص٤، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٤٩ قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١، وهو متاح على الرابط الآتي: http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/01/weodata/weorept.aspx?pr.x=61&pr.y=10&sy=2009&ey=2016&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=419&s=NGDP_R%2CNGDP_RPCH%2CNGDP%2CNGDPD%2CNGDPDPC&grp=0&a=#cs4.

٥٠ راجع "انتشار عدم المساواة يزيد اللهيب *Widespread Inequality Fanning the Flames in Bahrain*"، مؤسسة Deutsche Welle، بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١.

وفي هذا الصدد تم إنشاء "مجلس التنمية الاقتصادية" كهيئة مستقلة يرأسها صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة، حيث يختص المجلس بالإشراف على السياسات الاقتصادية الشاملة واقتراح وسائل إزالة معوقات الاستثمار ومتابعة تقدم البلاد في النواحي الاقتصادية. كما تم إنشاء صندوق الاستثمار السيادي "ممتلكات"، كشركة قابضة لمساهمات الدولة في العديد من الشركات الكبرى في البحرين، مثل شركة ألومونيوم البحرين "ألبا" وشركة طيران الخليج بالإضافة إلى عدد متزايد من الكيانات الاقتصادية ذاتية التنظيم في مجالات التعليم العالي والاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات العمل المختلفة.. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن مجلس التنمية الاقتصادية وصندوق "ممتلكات" السيادي لا يخضعان للرقابة البرلمانية ومستقلين عن الحكومة [٥١].

٥٦- وقد تباينت وجهات النظر في تقييم تلك الخطوات الإصلاحية وتأثيرها على حياة المواطن البحريني، حيث رأي فيها البعض تعزيزاً لا غنىً عنه للقدرة التنافسية للبحرين ولجاذبيتها في استقدام الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في ضوء تناقص احتياطيات النفط في البلاد. بينما انتقدها البعض بسبب تركيزها المفرط على خصخصة الشركات المملوكة للدولة، واعتمادها الشديد على الشركات الاستشارية الأجنبية، وتفضيلها القطاعات المالية والقطاعات العقارية على حساب غيرها من قطاعات النشاط الاقتصادي[٥٢].

٥٧- انضمت البحرين إلى العديد من اتفاقات التجارة والاستثمار والتجارة، حيث انضمت البحرين إلى "منظمة التجارة العالمية" في عام ١٩٩٥، كما وقعت "اتفاق للتجارة الحرة" مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٦[٥٣]، وتبنت العديد من اتفاقيات الاستثمار الثنائية مع العديد من الدول[٥٤]، وهي طرف في الاتفاق الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لعام ٢٠٠١، الذي يهدف إلى دفع عملية التكامل الاقتصادي وتنمية الاستثمار والتبادل التجاري بين دول المجلس.

٥٨- وقد أثرت الأزمة المالية العالمية على البحرين ولكن بدرجة أقل من تأثيرها على بعض الدول المجاورة. وكان التأثير الأكبر من نصيب قطاع العقارات والقطاع المالي، مما دفع إلى تأجيل أو

---

٥١ راجع المرسوم رقم ٩ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية وتعديلاته المتعددة وأخرها المرسوم رقم ١٣ المرسوم لسنة ٢٠٠٩.

٥٢ لا تفرض البحرين الضريبة على الدخل، والتي يمكن بحسب قول البعض أن تؤدي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المملكة. راجع في ذلك: لميس ضيف "بجزرة بابكو القادمة"، بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٠.

٥٣ موقف البحرين (المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، مارس ٢٠١١)، واتفاقية التجارة الحرة البحرينية الأمريكية بتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٦، وهي متاحة على الـرابط الإليكـتروني التـالي: http://www.ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/bahrain-fta/final-text، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٥٤ ويمكن التمثيل لذلك بالاتفاقيات المبرمة مع كل من جمهورية الصين الشعبية (١٧ يونيو ١٩٩٩)، والمملكة المتحدة (٣٠ أكتوبر ١٩٩١)، والمملكة الأردنية الهاشمية (٨ فبراير ٢٠٠٠)، وتايلاند (٢١ مايو ٢٠٠٢)، وفرنسا (٢٤ فبراير ٢٠٠٤)، وجمهورية ألمانيا الاتحادية (٥ فبراير ٢٠٠٧)، وجمهورية التشيك (١ أكتوبر ٢٠٠٧).

إلغاء العديد من مشاريع البناء الرئيسية في المملكة[٥٥]. كما احتاج أكبر بنكين في المملكة وهما بنك الاستثمار الخليجي والمؤسسة العربية المصرفية إلى تدخل المساهمين فيهما لزيادة رأس المال عدة مرات. وقد كشفت تداعيات الأزمة المالية العالمية عن بعض الانحرافات المالية التي قدرها البعض ببلايين الدولارات الأمريكية والتي مازالت الملاحقة القضائية بشأنها مستمرة ولم تصدر بشأنها أحكامً قضائية[٥٦].

٥٩- ووفقًا لبيانات مجلس التنمية الاقتصادية البحريني، بلغت معدلات البطالة بين البحرينيين نسبة أقل من أربعة بالمائة في بداية عام ٢٠١١، إلا أن هذه النسبة تزايدت لتتخطى حاجز الأربعة بالمائة في الشهور التالية[٥٧]، وعلى الرغم من وجود بعض حالات التسريح أو إنهاء العمل نتجت عن الأزمة المالية العالمية وخاصة في قطاع العقارات وفي القطاع المالي، إلا أن سوق العمل للبحرينيين ظلت مستقرة نسبيا، وذلك علماً بأن الأجانب يكونون ما يقرب من 83% من مجموع القوى العاملة في البحرين[٥٨]. وقد أظهرت بعض التقارير عن سوق العمل المحلي حقيقة أن المواطنين البحرينيين غالباً ما يكونون في وضع غير تنافسي مع الأجانب فيما يخص اقتناص فرص العمل حيث يقبل الأجنبي في أحوال كثيرة بأجور أدنى وظروف عمل أكثر صرامة. يؤكد على ذلك واقع أن أكثر من نصف عدد الوظائف التي تمت إتاحتها على مدى العشرة سنوات الأخيرة والتي كان أغلبها في قطاعات البناء، كانت من نصيب العمال الأجانب[٥٩]. وهو ما سبب استياء بين المواطنين البحرينيين العاطلين والذين يرون أن المغتربين يتمتعون بحصة غير متناسبة من ثمار نمو الاقتصاد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن الشكاوى فيما يتعلق بحجم القوى العاملة الأجنبية ليست جديدة في البحرين، فقد وقعت العديد من الاضطرابات والحوادث المرتبطة بسوق العمل وتوزيع فرص العمل منذ عام ١٩٣٨[٦٠]. وقد حاولت الحكومة إصلاح نظام العمل والهجرة ، ورغم ذلك ظلت أعداد المغتربين في البلاد في تزايد[٦١].

---

٥٥ مجلس التنمية الاقتصادية بمملكة البحرين: النشرة الاقتصادية السنوية ٢٠١٠، وهي متاحة على الرابط الإليكتروني التالي: http://www.bahrainedb.com/uploadedFiles/Bahraincom/BahrainForBusiness/Annual%20Economic%20Review.pdf صـ٣٤، تاريخ أخر زيارة ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٥٦ راجع: "Saad Boss Facing Criminal Charges in Bahrain "، رويترز بتاريخ ٨ مارس ٢٠١١.

٥٧ مجلس التنمية الاقتصادية بمملكة البحرين: النشرة الاقتصادية ربع السنوية، الربع الثاني (٢٠١١)، وهي متاحة على الرابط التالي: http://www.bahrainedb.com/uploadedFiles/Bahraincom/BahrainForBusiness/BEQ%20Q2%202011(2).pdf، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١..

٥٨ وفقاً لإحصاءات الربع الأخير لعام ٢٠١٠، بلغ العدد للقوة العاملة بالبحرين ٤٥٢٣٤٨، منها ٧٧٦٤١ مواطنون بحرينيون و٣٧٤٧٠٧ من جنسيات أجنبية. *راجع*، مملكة البحرين: هيئة تنظيم سوق العمل، *مؤشرات سوق العمل بالبحرين (الربع الأول لسنة ٢٠١١)*، وهي متاحة على الرابط الإليكتروني: http://blmi.lmra.bh/2010/12/data/ems/Table_05.pdf، تاريخ أخر زيارة ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٥٩ *راجع* Martin Baldwin-Edwards في "هجرة العمالة وأسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي... 'Labor Immigration and Labor Markets in the GCC Countries: National Patterns and Trends"، برنامج الكويت للتنمية والحوكمة والعولمة في دول الخليج، كلية لندن للاقتصاد، رقم ١٥ لسنة ٢٠١١، صـ٩ – ١٢.

٦٠ راجع Emile Nakhleh في "التنمية السياسية في مجتمع متحدّث Political Development in a Modernizing Society" (ليكسنجتون بوكس سنة ١٩٧٦)، وFred Lawson في "تحديث الأوتوقراطية The Modernization of Autocracy" (ويست فيو برس سنة ١٩٨٩).

٦١ راجع Laurence Louer في "الأثر السياسي لهجرة العمالة في البحرين The Political Impact of Labor Migration in Bahrain "، صدرت في CITY & SOCIETY – المجلد رقم ٢٠ – العدد رقم (١) لسنة ٢٠٠٨، صـ٣٢.

٦٠- وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الغالب هو وجود علاقة ودية بين المواطنين والأجانب على اختلاف جنسياتهم إلى الحد الذي دفع البحرينيين إلى الافتخار بكرم ضيافتهم، إلا أن المتابع للواقع الاجتماعي يلحظ وجود بعض مصادر التوتر تتمثل أهمها في عيش العمال الأجانب ذوي الأجور المنخفضة في مناطق منعزلة عن بقية المجتمع البحريني، أو في الأحياء القديمة التي أقلع المواطنون عن العيش فيها بشكل مطرد خلال السنوات العشرة الأخيرة(٦٢). حيث انتقلت العديد من الأسر ذات الدخول الأعلى إلى السكن في التجمعات السكنية الجديدة التي تم بناؤها على الأراضي الجديدة المدفونة أو المردومة والتي تتميز بوجود مطل لها على الخليج. ولقد ساهم هذا الافتقار إلى التكامل الاجتماعي والشعور بحلول مجموعة جديدة من السكان محل من كانت له الأولوية التاريخية في التواجد على تلك الجزيرة في زيادة الاحتقان بين المواطنين والمغتربين.

٦١- ولعل أحد أهم نقاط القوة في المجتمع البحريني يتمثل في تقدم تصنيفها في "مؤشر التنمية البشرية" الصادر عن برنامج "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" مقارنة بالمتوسط الإقليمي العربي، حيث تحتل المرتبة التاسعة والثلاثين من بين عدد مائة وتسع وستين دولة تم تصنيفها على مستوى العالم(٦٣). وتصل نسبة من يجيدون القراءة والكتابة فيها إلى ما يقرب من ٩٠ % من إجمالي عدد السكان. وعلى الرغم من كون التعليم غير إلزامي في البحرين، إلا أن المملكة توفره للمواطنين بالمجان وذلك بالنسبة لجميع المراحل التعليمية، بما في ذلك التعليم العالي. وكانت البحرين البلد الخليجي الأول الذي أدخل التعليم الرسمي في عام ١٩١٩. ويوجد حالياً ثلاث جامعات عامة في المملكة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد بالبحرين ١٥ جامعة خاصة، والعديد من الفروع المحلية للجامعات الأجنبية.

٦٢- وعلى صعيد الاهتمام بحقوق المرأة البحرينية فقد أُنشئ "المجلس الأعلى للمرأة" في عام ٢٠٠١، بوصفه هيئة استشارية، هدفها المعلن تمكين المرأة في جميع مستويات المجتمع البحريني. وقد مُنحت المرأة حق التصويت وحق الترشيح للوظائف بموجب "ميثاق العمل الوطني". ولم تصل إلى مقاعد مجلس النواب، والذي يُختار نوابه بالانتخاب سوى سيدة واحدة. وقد نجحت الانتخابات التكميلية الأخيرة في رفع عدد مقاعد المرأة في مجلس النواب إلى أربعة مقاعد(٦٤). وتشغل النساء

---

٦٢ راجع Andrew Gardner في "مدينة الغرباء... *City of Strangers: The Transnational Indian Community in Manama, Bahrain*"، رسالة ماجستير، جامعة أريزونا، ٢٠٠٥، وهي متاحة على الرابط: http://www.openthesis.org/documents/City-Strangers-Transnational-Indian-Community-126736.html، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٦٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مؤشر التنمية البشرية، متاح على الرابط الإليكتروني التالي: http://hdrstats.undp.org/en/countries/profiles/BHR.html، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١. ويشتمل "مؤشر التنمية البشرية" على تعريف واسع للرفاهة، كما يقدم قياسًا تجميعيًا للأبعاد الثلاثة الرئيسية الخاصة بالتنمية البشرية، وهي: الصحة، والتعليم، والدخل.

٦٤ محمد العرب: "الانتخابات التكميلية ترفع عدد مقاعد المرأة البحرينية في مجلس النواب إلى ٤" العربية ٢ أكتوبر ٢٠١١.

نسبة ٢٧,٥% من أعضاء "مجلس الشورى" المعينين من قبل الملك. وفي عام ٢٠٠٦، حققت المرأة البحرينية إنجازاً جديداً، حين تم اختيار الشيخة هيا راشد آل خليفة كثالث امرأة تصبح رئيساً "للجمعية العامة للأمم المتحدة". وبينما تشغل المرأة البحرينية في الوقت الحالي ٧٠% من أماكن الدراسة في التعليم العالي، تبلغ نسبة مشاركتها في قوة العمل في عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ٣٥%[٦٥]، وبينما تظل غالبية المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص حكراً على الرجال. كما يشهد على ذلك ضعف مشاركة الإناث في القوى العاملة، وذلك بالمقارنة بمستوى تأهيلهم[٦٦].

٦٣- ويمثل موضوع الحصول على السكن الملائم والحق في تملك الأراضي وطريقة توزيعها واحدة من القضايا الاجتماعية والسياسية المثيرة للجدل في السنوات الأخيرة. ذلك أن غالبية البحرينيين من ذوي الدخل المنخفض يعتمدون على الوحدات السكنية المدعومة من الدولة والتي يتم تخصيصها من قبل الحكومة. وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من الانتقادات قد وجهت للحكومة في السنوات الأخيرة في شأن قواعد تخصيص الإسكان المدعوم، حيث يرى البعض وجود تأخير كبير ومحسوبية تخل بالمساواة بين المواطنين. يؤكد على جدية تلك الانتقادات، بعض التقديرات التي تشير إلى أن عدد الأسر المسجلة على قائمة انتظار السكن الحكومي في أغسطس ٢٠١٠ بلغت ٥٣ ألف أسرة[٦٧]. يضاف إلى ذلك واقع أن العديد من مواطني البحرين من ذوي الدخل المنخفض الذين يعيشون في الضواحي الفقيرة والقرى النائية والذين يقطنون مساكن حكومية، يشكون من عدم كفاية البنية التحتية والأشغال العامة، بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي[٦٨]. وعلى الجانب الأخر تؤكد الحكومة ممثلة في وزارة الإسكان على عدالة التوزيع وعلى عدم وجود أية صورة من صور التمييز، وتبرر كبر قائمة الانتظار بالنمو السكاني وندرة الأراضي، وقلة الموارد المالية المتاحة لتنفيذ مشروعات المرافق العامة.

٦٤- ويعتقد البعض أن تفاقم مشكلة الحصول على السكن المناسب في البحرين يرجع إلى سياسات الحكومة غير العادلة فيما يتعلق بتوزيع الأراضي. فعلى الرغم من التوسع في دفن وردم مساحات من الخليج العربي قدرت بأكثر من ٧٠ كيلومتراً مربعاً خلال السنوات الثلاثين الماضية، وهو ما يعني زيادة مساحة اليابسة في البحرين بنسبة تصل إلى أكثر من ١٠ في المائة[٦٩] من المساحة

---

٦٥ راجع البحرين، تقرير سوشيال ووتش ٢٠١٠، متاح على الرابط الإليكتروني التالي: http://www.socialwatch.org/node/12060، صـ٦٤/٦٥، آخر تاريخ للدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٦٦ راجع البحرين، تقرير سوشيال ووتش ٢٠١٠، متاح على الرابط الإليكتروني التالي: http://www.socialwatch.org/node/12060، صـ٦٤/٦٥، آخر تاريخ للدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١..

٦٧ راجع "*Homes Waiting List Record*" بجريدة Gulf Daily News بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٠.

٦٨ راجع "*Bahraini Shi'ites Feel Neglect in Government Housing Crunch*"، رويترز بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٠.

٦٩ إبراهيم شريف السيد، "اغتصاب الأراضي والسواحل"، ندوة الأمانة العامة والجمعيات الأربع،١٠ نوفمبر ٢٠٠٥.

الأصلية، إلا أن أكثر من ٩٠% من الأراضي الجديدة وقعت في يد القطاع الخاص. كما أصبح ما يزيد على ٩٠% من الشواطئ البحرينية في نطاق الملكيات الخاصة[٧٠]. وقد ترتب على ذلك كله مضاربة حادة على أسعار العقارات خلال العقد الأخير، تزايدت معه أسعار الأراضي بشكل كبير. وقد ساهم في ذلك السماح للأجانب بتملك العقارات والأراضي بدءً من عام ٢٠٠١. يضاف إلى ذلك أن معظم الأراضي الجديدة قد تم استغلالها كأحياء سكنية للطبقة الأكثر غنى أو مشاريع عقارية ضخمة.

أمام تلك الانتقادات قرر البرلمان تشكيل لجنة تقصي حقائق برلمانية في مارس ٢٠١٠، وذلك لمراجعة صحة ما أوردته بعض التقارير من أنه منذ عام ٢٠٠٣ وحتى تاريخ إعـداد التقرير، تم تخصيص أو بيع ٦٥ كيلومتراً مربعاً من الأراضي العامة التي تقدر قيمتها بأكثر من ٤٠مليار دولار أمريكي إلى مشاريع القطاع الخاص، دون أن يتم أداء المبلغ المناسب للخزانة العامة[٧١]. وقد دعا ذلك منتقدي الحكومة إلى الإدعاء بتورط بعض كبار الشخصيات في المؤسسة السياسية الحاكمة في الممارسات الفاسدة بخصوص تقديم طلبات الشراء غير الشرعي للأراضي العامة. وفي الواقع، فإن المراقب يستطيع أن يدرك أن عدداً قليلاً من الشواطئ العامة في البحرين ما زال باقيًا، وأنه نتيجة لتسويق الأراضي الساحلية فإن العديد من الأسر الصغيرة التي تعيش على صيد الأسماك في البحرين فقدوا سبل كسب العيش.[٧٢]

خامساً: التركيب الديني والطائفي لسكان البحرين:

٦٥- تمثل الهويات الدينية والطائفية والعرقية جانباً مهماً في الحياة في البحرين. فعلى الرغم من أن البحرين تعد تاريخياً نموذجاً للوئام العرقي والطائفي، وذلك بالمقارنة بالمجتمعات المجاورة لها، إلا أن البعض يري أن البحرين قد أصبحت تعاني من مشكلة تمييز طائفي واسع النطاق وطويل الأمد، مما رتب حالة من الاستضعاف والتهميش لقطاع واسع من المجتمع البحريني. ذلك أن المسائل المتعلقة بالهوية الاجتماعية ظلت دائماً الحاضر الدائم عند التعاطي مع مشاكل المجتمع البحريني والتي ترتد إلى خليط من العوامل التاريخية، والدينية، والسياسية والاقتصادية. ولما كان الاحتقان الطائفي واحداً من الركائز الأساسية التي عاصرت وعززت الاضطرابات التي وقعت في البحرين

٧٠ حسين المدحوب، "أملاك الدولة: المعارك الوطنية ستستمر حتى تسترجع أراضي المواطنين"، ***صحيفة الوسط***، *مايو* ٢٠١٠.

٧١ "أراضي البحرين العامة تباع... *Bahrain Public Lands Sold and Rented to Private Investors*"، The National بتاريخ ٢٥ مـــــارس ٢٠١٠، http://www.thenational.ae/news/worldwide/middle-east/bahraini-public-lands-sold-and-rented-to-private-investors، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٧٢ سحر عزيز وعبد الله مسالم، "مواطنون وليس رعايا... *Citizens, Not Subjects: Debunking the Sectarian Narrative of Bahrain's Pro-Democracy Movement*" (معهد السياسة الاجتماعية والتفاهم بواشنطن العاصمة، بتاريخ يوليو ٢٠١١)، ص١١، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

الخلفية التاريخية

خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١، أضحى البدء بدراسة التركيب الديني والطائفي في البحرين متطلباً لفهم هذه الجولة الأخيرة من الاضطرابات المدنية.

٦٦- وينحى بعض المراقبين والمعلقين السياسيين إلى الحديث عن الاحتقان الطائفي في البحرين انطلاقاً من فكرة التقسيم الثنائي للمجتمع البحريني إلى مجتمع سني ومجتمع شيعي. وفي هذا الصدد فإن الجميع لا ينكر أهمية وخطورة الاحتقان بين الشيعة والسنة. ولكن يؤكد البعض على أن تلك الصورة للمجتمع البحريني ثنائي التكوين غير كاملة وغير دقيقة. آيتهم في ذلك تتمثل أولاً في أن الإسلام الذي يضم الطائفتين السنية والشيعية ليس الديانة الوحيدة في البحرين، ذلك أن البحرين تتميز بأن معتنقي الديانات المسيحية واليهودية من أبنائها قد عاشوا فيها لسنوات عديدة[٧٣]. يضاف إلى ذلك وجود العديد من المقيمين في البحرين من أصحاب العقائد الأخرى من الهندوس والسيخ، المسموح لهم بممارسة شعائرهم بمطلق الحرية. ويدعمون وجهة نظرهم في ضرورة الحذر عند التعاطي مع فكرة التقسيم الثنائي بتأكيدهم، ثانياً، على أن وصف كل من السنة والشيعة باعتبار كل منهم فصيلاً متحداً في توجهاته الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية غير دقيق، حيث توجد العديد من الاختلافات داخل كل طائفة[٧٤].

٦٧- وتجدر الإشارة إلى أن الشيعة من أهل البحرين يمكن تقسيمهم إلى عدة مجموعات بحسب الأصل العرقي من ناحية و بحسب الانتماء الديني من ناحية أخرى. فالشيعة ينقسمون، عرقياً، إلى مجموعتين رئيسيتين: أغلبية ينتمون إلى قبائل "البحارنة"، وهي قبائل عربية توجد أصولها في شبه الجزيرة العربية، وأقلية من العجم وهم من أصل فارسي[٧٥]. وبالنظر إلى المدرسة الدينية التي يتبعها الشيعة، فأن شيعة البحرين ينتمي غالبيتهم للطائفة الإثناعشرية الذين يتبعون الفقه "الجعفري"، وإن اختلفوا في مرشدهم الديني أو ما يطلق عليه "مرجع التقليد" والذي يكون المسئول عن توجيه وقيادة المجتمع في المسائل العقائدية[٧٦].

---

٧٣ راجع Nancy Elly Khedouri في "From Our Beginning to Present Day "، دار المنار للطباعة، سنة ٢٠٠٧.

٧٤ للحصول على تقسيم رسمي للتركيبة الدينية في المجتمع البحريني (بما في ذلك المواطنين والأجانب، بما لا يمثل تقسيماً على الأساس الطائفي)، *راجع* حكومة البحرين، التعداد سنة ٢٠١٠، على الرابط التالي: http://www.census2010.gov.bh/results_en.php، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٧٥ لنظرة عامة على المجتمعات الشيعية في الخليج العربي، راجع Juan Cole و Nikki Keddie (تحرير) في "المذهب الشيعي والاحتجاج الاجتماعي Shi'ism and Social Protest" الصادر عن جامعة ييل ١٩٨٦، وراجع جودت بحجت في "السلام في خليج فارس... Peace in the Persian Gulf, The Shi'is Dimension" الصادر عن Peace & Change – المجلد ٢٤ بتاريخ ١ يناير ١٩٩٩، وراجع Graham Fuller و Rend Francks في "الشيعة العرب... The Arab Shi'a: The Forgotten Muslims"، مؤسسة بالغراف ماكميلان (٢٠٠٠)، و Juan Cole في "الإمبراطوريات المتنافسة... Rival Empires of Trade and Imami Shiism in Eastern Arabia 1300-1800" الصادرة عن الجريدة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، المجلد ١٩/ ١٧٧ لسنة ١٩٨٧.

٧٦ لمقدمة عامة عن تاريخ وفكر وفقه الشيعة، راجع Cyril Glasse في "موسوعة الإسلام المصغرة" الصادرة عن هارير برس سنة ١٩٩١، وراجع افتخار محمود في "المذهب الشيعي... Shi'ism: A Religious and Political History of Shiite Branch of Islam (2007)"، وراجع Linda S. Walbridge في "The Most Learned of the Shi'a " الصادر عن جامعة أكسفورد سنة ٢٠٠١، وراجع محمود حمدي زقزوق، موسوعة الفرق

وفي هذا الإطار يتبع عدد كبير من شيعة البحرين المرجع الأعلى "آية الله العظمى على خامنئي" الإيراني من مدرسة "قم"، والتي تعتنق سياسياً أيديولوجية " ولاية الفقيه"، التي تمنح المرجع الأعلى آية الله العظمى، السلطة الأعلى في المسائل المتعلقة بأمور الدين وبأمور الدولة على السواء[٧٧].

بينما يتبع عدد آخر من شيعة البحرين المرجع الأعلى "آية الله العظمى على السيستاني" من النجف في العراق، وهو لا يعتنق فكرة ولاية الفقيه. بالإضافة إلى أعداد أخرى قليلة تتبع "الإمام محمد على الشيرازي" أو تتبع اللبناني "أية الله محمد حسين فضل الله"، وكلاهما لا يطبق " ولاية الفقيه". ويدخل تحت لواء هؤلاء العلماء، الغالبية من الشباب وخاصة من الأغنياء أو الحاصلين على تأهيل علمي عال.

وقد أنشأ علماء ورموز الدين من الشيعة في البحرين تجمعاً لهم تحت أسم "المجلس الإسلامي العلماءي"، ليتدبروا فيه كل ما يتعلق بالتنسيق والتشاور في الأمور الدينية والعقائدية وفي كل الأمور والقضايا العامة التي تهم الطوائف والفرق الشيعية في البحرين[٧٨].

٦٨- وينحدر غالبية السنة البحرينيين من أصول عربية تجمعت من قبائل متعددة، منها القبائل "النجدية" المنحدرة من منطقة نجد بوسط المملكة العربية السعودية، ومنها قبائل حوالة القادمة من الشاطئ الشرقي للخليج العربي. كما يوجد بعض السنة من عرب أفريقيا والذين يطلق عليهم البانية[٧٩]. وفي شأن المذهب السائد بين أهل السنة في البحرين فإن كلاً من المذاهب "الشافعية" و"المالكية" و"الحنابلة" تجد لها أتباعاً.

وبالمقارنة بشيعة البحرين فإن التنظيم والتدرج الهرمي للمؤسسة الدينية لأهل السنة في البحرين يبدو أقل بكثير، نظراً لعدم وجود نظام شبيه بنظام "مرجع التقليد" الشيعي، ولكون التأثير والنفوذ لعلماء الدين السنة على أهل السنة في البحرين أقل بكثير من تأثير أقرانهم من الشيعة على ذويهم[٨٠].

والمذاهب في الإسلام (٢٠٠٧)؛ وراجع محمود حمدي زقزوق، الموسوعة الإسلامية العامة (٢٠٠١)؛ وراجع صلاح أبو السعود، الشيعة: النشأة السياسية والعقيدة الدينية منذ وفاة الرسول (٢٠٠٤)؛ وراجع عبد العظيم حنفي، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية (١٩٩٣).

٧٧ حول ولاية الفقيه، راجع Rainer Brunner و Werner Ende (تحرير) في "الشيعة الإثناعشرية في العصور الحديثة... The Twelver Shia in Modern Times: Religious Culture & Political Culture" الصادر عن دار بريل للطباعة والنشر سنة ٢٠٠٠، وراجع محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية (١٩٨٣)؛ وراجع محمد عبد المنعم، ولاية الفقيه: بين النظرية والتطبيق (١٩٩١).

٧٨ بالرغم من حقيقة أنه لا يوجد بالبحرين مرجع التقليد، هناك عدد من العلماء والمفكرين الشيعة ذوي التأثير الكبير، ومن بينهم الشيخ عيسى قاسم، والشيخ محمد محفوظ، والشيخ عبد الله الغريفي.

٧٩ لنظرة عامة على تاريخ البحرين والخلفية القبلية بها، راجع عباس المرشد، البحرين في دليل الخليج، سلسلة تاريخ الجزيرة العربية – الجزء الثالث (٢٠١١)؛ وراجع محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي (٢٠٠٣)؛ وراجع محمد سليمان طيب، موسوعة القبائل العربية: بحوث ميدانية وتاريخية (١٩٩٤)؛ وراجع جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (١٩٩٦)؛ وراجع محمد حسن عيدروس، دراسات في تاريخ الخليج والجيرة العربية (٢٠٠٨).عباس المرشد، البحرين في دليل الخليج، سلسلة تاريخ الجزيرة العربية – الجزء الثالث (٢٠١١)؛ محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي (٢٠٠٣)؛ محمد سليمان طيب، موسوعة القبائل العربية: بحوث ميدانية وتاريخية (١٩٩٤)؛ جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (١٩٩٦)؛ محمد حسن عيدروس، دراسات في تاريخ الخليج والجيرة العربية (٢٠٠٨).

٨٠ حول الفقه والفكر الإسلامي السنّي، راجع C. G. Weeramantry في "الفقه الإسلامي: منظور عالمي Islamic Jurisprudence: An International Perspective" ماكميلان ١٩٨٨، وراجع Majid Khaduri في "الفقه الإسلامي: رسالة الشافعي Islamic Jurisprudence: Shafi's Resala" جونز هيكنز للطباعة ١٩٦١، وراجع Mohammad Hashim Kamali في "مبادئ الفقه الإسلامي Principles of Islamic Jurisprudence" جمعية النصوص الإسلامية ٢٠٠٢، وراجع زكي الدين شعبان، أصول الفقه الإسلامي (١٩٦٧)؛ وراجع

الخلفية التاريخية

ويهيمن على الفكر السني في البحرين تياران رئيسيان، الأول هو التيار "السلفي" والذي يتبنى فكر التطبيق الحرفي والصارم لفهمه للفقه الإسلامي. أما التيار الثاني فيمثله "جماعة الأخوان المسلمين" وهي أكثر وسالبحريني بالإضافةأثر بروح الجماعة الأم في مصر. وإلى جانب هذين التيارين توجد أقلية سنية بسيطة من "المتصوفين".

٦٩- ونخلص مما سلف أن التقسيم الديني أو العرقي أو الطائفي للمجتمع البحريني بالإضافة إلى الفوارق في التبعية الدينية والمذهبية، فإنه توجد كذلك اختلافات كبرى في التوجهات وفي وجهات النظر الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحتى بين أولئك الذين تتوحد توجهاتهم في بعض المسائل فإنهم يختلفون عند تحديد الأدوات والسياسات المعتمدة لتحقيق أهدافها.

وذلك كله لا ينفي بالطبع أهمية وتأثير الآراء الفكرية والسياسية الصادرة عن توجهات ترتد إلى مرجعية دينية شيعية وتلك الصادرة عن مرجعية دينية سنية[٨١]. وليس أدل على ذلك من تكرار انتقاد وقلق الحكومة والسنة من البحرينيين لدعوات بعض أئمة الشيعة وبعض قادة المجتمعات المحلية الشيعية لتغيير النظام السياسي وتطبيق نظام سياسي جديد قائم على أساس مدرسة "ولاية الفقيه" من خلال دولة إسلامية على نسق الجمهورية الإيرانية. كما يؤكد على تأثير التوجهات الدينية على الحياة السياسية، استمرار شعور عدد كبير من الشيعة بأن بعض السنة يزايدون على ولائهم لوطنهم، ولا يتفهمون حقيقة تعاليمهم الدينية التي لا تربط بالضرورة بين أتباع مذهب "مرجع التقليد" وبين الولاء لدولة أجنبية أو التمسك بفكرة ولاية الفقيه.

٧٠- ومن ناحية أخرى فإن واقع الاحتقان الطائفي في البحرين لا يرتبط فقط بالصراع المذهبي والأفكار العقائدية ولكنه يتأثر كذلك بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن البحريني. يشهد على ذلك أن الشيعة حين يتظلمون من التمييز المنهجي ضدهم والمبني على أسس دينية، فإنهم يدللون على ذلك بالعدد المحدود من الشيعة الذين يعملون في الوكالات الحكومية الهامة، مثل قوات دفاع البحرين، ووكالة الأمن الوطني، والشرطة[٨٢]. كما يستندون في انتقادهم للتوسع في الاستعانة

محمود محمد طنطاوي، أصول الفقه الإسلامي (١٩٩٠)؛ وراجع الإمام الأكبر محمد سيد طنطاوي، الفقه الميسر (٢٠٠٠)، وراجع محمد أبو زهرة، موسوعة الفقه الإسلامي (١٩٦٧)؛ وراجع محمد الحسيني حنفي، مدخل لدراسة الفقه الإسلامي (١٩٧٠)؛ وراجع محمد يوسف موسى، تاريخ الفقه الإسلامي (١٩٦٤)؛ وراجع الإمام الأكبر جاد الحق علي جاد الحق، مرونة الفقه الإسلامي (٢٠٠٥).

٨١ راجع Kenneth Katzman في *"البحرين: الإصلاح والأمن والسياسة الأمريكية Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy"* (إدارة بحوث الكونجرس في ٢ مارس ٢٠١١، متاحة على الرابط تاريخ أخر زيارة ١٦ نوفمبر، http://fpc.state.gov/documents/organization/158480.pdf

٨٢ عمر الشهابي في "السكان وعدم الاستقرار في البحرين"، نشرة الإصلاح العربي، ١٦ مارس ٢٠١١"، وهو متاح على الموقع الإليكتروني: http://carnegieendowment.org/2011/03/16/demography-and-bahrain-s-unrest/6b7y، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١. وفي عام ٢٠٠٣، أجرى المركز البحريني لحقوق الإنسان دراسة حول التمييز في سياسات التوظيف الحكومية، والتي تحتوي على تحليل لعدد ٣٢ وزارة ومؤسسة تعليمية، وخرجت بالنتائج التالية: "من بين ٥٧٢ منصب عام رفيع المستوى، يتولى المواطنون الشيعة ١٠١ وظيفة منها فقط، بما يمثل ١٨% من الإجمالي. وعند إجراء البحث، كان هناك ٤٧ شخص يحتلون منصب وزير ووكيل وزارة، وكان من بينهم عشرة شيعة، بما يمثل ٢١% من الإجمالي، ولا يشتمل ذلك على الوزارات السيادية كالداخلية والخارجية والدفاع والأمن والعدل". راجع مركز البحرين لحقوق الإنسان، "التمييز في البحرين: القانون غير المكتوب" الصادر في ديسمبر ٢٠٠٣، ص١٠.

بالأجانب للعمل في تلك الأجهزة على كونها تولد انطباعاً لدى الكثيرين أن هذه السياسة تعكس انعداماً للثقة من جانب الحكومة تجاه الشيعة الذين يعتقدون بأنهم وبوصفهم من مواطني الدولة أولى من الأجانب بهذه الوظائف. يضاف إلى ذلك مجادلة الشيعة في خصوص نسب ومستويات الفقر بين الشيعة، حيث يرون وجود تمييز طائفي واضح في المجال الاقتصادي، ترتب عليه تعدي نسبة ومستويات الفقراء من الشيعة أقرانهم من السنة بفارق كبير. ويعتقدون، من ثم، بوجود منهجية وبرنامج منظم للحد من تأثيرهم في المجالين الاقتصادي والسياسي[٨٣].

وبالإضافة إلى ذلك، يشير الشيعة إلى العديد من الممارسات الحكومية التي تعمق، وفقاً لوجهة نظرهم، من التوتر بين أبناء الطائفتين الشيعية والسنية، ومنها استمرار بعض المتعصبين من أئمة السلفيين في الإساءة للشيعة في خطبهم وفي كتاباتهم. ويعتبرون إصرار الحكومة على أن يكون تدريس الدين الإسلامي إجبارياً في المدارس العامة وفقاً للمنهج المالكي السني، وعدم تنفيذ مقترحات إدراج بعض الوحدات من الفقه الجعفري في المناهج مظهراً آخر من مظاهر تعميق السخط الشيعي[٨٤]. يُضاف إلى ذلك شكوى الشيعة من أن الحصول على تصاريح بناء المساجد الجديدة للشيعة لا يتم بذات السهولة واليسر الذي تمنح به تصاريح بناء المساجد السنية، وهو ما كررت الحكومة نفيه بل إنها أكدت على أن عدد الأضرحة والمساجد الشيعية يفوق بكثير عدد المساجد السنية[٨٥]. حيث تشير الإحصاءات الرسمية لعام ٢٠٠٨، إلى أن عدد المساجد المصرح بها للسنة في البحرين يبلغ ٣٦٠ مسجداً بينما يبلغ عدد مساجد الشيعة المرخص بها ٨٦٣ مسجدًا و ٥٨٩ مأتمًا[٨٦]. وعلى الرغم من أن الحق في الحصول على الإجازات والاحتفال بالأعياد الشيعية مسموح به في البحرين، إلا أن الشيعة ما يزالون يتظلمون من استمرار رفض وزارة الداخلية طلبهم في النقل الحي والمباشر لصلاة الجمعة من مساجدهم، حيث ينقل التلفزيون الحكومي وقائع صلاة الجمعة من المساجد السنية فقط.

٧١- وكما يتظلم الشيعة من أوضاعهم، توجد انتقادات كذلك تخص الوضع الطائفي تصدر من جانب السنة رافضة ادعاءات الشيعة بوجود تمييز سلبي في مواجهتهم، ويؤكدون على وجود العديد من

---

٨٣ تحية لولو، "القصة الحقيقية وراء مجتمع البحرين المنقسم *The Real Story of Bahrain's Divided Society*"، الجارديان بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١، متاح على الموقع: http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/mar/03/bahrain-sunnis-shia-divided-society، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٨٤ وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل "التقرير الدولي حول الحرية الدينية: البحرين" سنة ٢٠٠٧، متاح على موقع: http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2007/90208.htm، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٨٥ وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل "التقرير الدولي حول الحرية الدينية: البحرين" سنة ٢٠٠٧، متاح على موقع: http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2007/90208.htm، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٨٦ حسين العريض، "وزير العدل: تنظيم دور العبادة دستوري والترخيص يحفظ حرمتها"، صادر عن **الوقت**، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

الشيعة في مراكز القوة والنفوذ في بعض الوزارات الحكومية[٨٧]. كما يشيرون إلى وجود العديد من الأسر الشيعية الغنية التي تمارس التجارة في مختلف القطاعات، وهو ما يؤكد، من وجهة نظرهم، على عدم وجود سياسة حكومية هادفة للتمييز الاقتصادي ضد الشيعة. بل إنهم يؤكدون على أن زيادة الفقر ليس ظاهرة شيعية بل أنه يمس الأسر السنية بذات القدر، حيث تعاني هذه الأسر من انعدام فرص التمكين الاقتصادي. ويلومون، من ثم، الحكومة على تبنيها سياسة الاسترضاء تجاه الشيعة، وهي السياسة التي تزايد الشعور بها في العقد الأخير في حين أنها لم تُعن كما يجب بالمخاوف والمظالم السنية ويؤكدون على أن سياسة التجنيس تتم غالباً في الأحياء السنية وهو ما قد يخلق في أحيان كثيرة صدامات بين السكان المحليين ونظرائهم من مكتسبي الجنسية[٨٨].

٧٢- وتجدر الإشارة إلى أن تعقد الموضوع لا يرتبط، فحسب، بالاحتقان بين الشيعة والسنة ولكن يرتبط أيضاً بحساسية العلاقة بين الأسرة الحاكمة ومختلف الطوائف والأعراق. فعلى الرغم من أن بعض الشيعة أعربوا عن درجات متفاوتة من الانتقاد للنظام السياسي الحالي، فإن هناك عددًا من الأسر الشيعية المؤثرة والمعروفة بعلاقتها الوثيقة "بالعائلة المالكة"[٨٩]. وعلى ذات النسق فإنه وعلى الرغم من دعم العديد من السنة الداعمين وبقوة "للعائلة المالكة"، فإن بعض الأسر السنية لها تاريخ طويل في النشاط السياسي وفي حركات المعارضة التي عرفتها البحرين في القرن العشرين، حيث تشارك وتقاسم الشيعة في الكثير من المظالم والطلبات التي يلتمسونها[٩٠]. ومن هنا كان وصف بعض المحللين لما تحاول أن تقوم به العائلة المالكة بكونه شبيه بدور الوسيط المتطوع والمحكم النهائي الذي يحاول أن يوفق ويرضي مختلف الجماعات الدينية والطائفية والعرقية للمجتمع البحريني، من خلال الاعتراف بشرعية بعض المطالب ومحاولة تنفيذها في الوقت الملائم، دون الإخلال بالتوازن الدقيق والواجب بين مختلف تلك الجماعات[٩١].

---

٨٧ هشام الزياني، "هيئة عليا للتوظيف في الوزارات و موقف العبيدلي من التدخل الإيراني!!"، صادرة عن **الوطن**، ٢٧ إبريل ٢٠١١. ذكر تقرير صادر عن المجموعة الدولية للأزمات International Crisis Group في ٢٠٠٥ أن الشيعة "يسيطرون" بالفعل على وزارات حكومية معينة؛ كالصحة والصناعة. ووفقاً للتقرير، هناك أكثر من ٥٠% من المناسب الكبرى في وزارة الصناعة يشغلها الشيعة. راجع "المجموعة الدولية للأزمات: التحديات الطائفية في البحرين"" تقرير الشرق الأوسط رقم ٤٠ بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠٥، على الموقع: ttp://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Bahrain/Bahrains%20Sectarian%20Challenge.pdf، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٨٨ عمر الشهابي، "السكان وعدم الاستقرار في البحرين"، نشرة الإصلاح العربي، مارس ٢٠١١، متاح على الرابط: http://carnegieendowment.org/2011/03/16/demography-and-bahrain-s-unrest/6b7y، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٨٩ فؤاد خوري، "القبيلة والدولة في البحرين *Tribe and State in Bahrain* "، صادر عن جامعة شيكاغو بولاية شيكاغو الأمريكية سنة ١٩٨١، ص٤١ – ٤٩..

٩٠ راجع فؤاد خوري، "القبيلة والدولة في البحرين *Tribe and State in Bahrain* "، صادر عن جامعة شيكاغو بولاية شيكاغو الأمريكية سنة ١٩٨١، ص١٩٦ – ٢٠٠..

٩١ راجع خلف عبد الهادي "مأزق الملك... The King's Dilemma: Obstacles to Political Reform in Bahrain"، الاجتماع الرابع للأبحاث الاجتماعية والسياسية المتوسطية، مارس ٢٠٠٣.

٧٣- وجماع ما سبق يساهم في رسم صورة حقيقة الوضع الديني في البحرين، ويؤكد على صعوبة فصل عرى الارتباط بين عوامل الانتماء الطائفي والأصل العرقي وبين وجهات النظر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما يُظهر واقع الاتهامات المتبادلة بين جميع الأطراف في شأن متطلبات التمكين الاقتصادي، وضرورة مواجهة التمييز الطائفي والمحسوبية. ويسمح بفهم كيفية استقبال المواطن لظروف معيشته الاجتماعية ولكيفية تعاطيه مع الأحداث السياسية التي تمر بها بلاده، حيث يظل للتصورات الطائفية وللمظالم التاريخية دورًا كبيرًا في تحديد شكل هذا الاستقبال وذلك التعاطي. ويؤكد على عدم وجوب التعامل مع الواقع الاجتماعي في البحرين وفق تقسيم ثنائي طائفي، حيث توجد، كما أسلفنا، اختلافات كثيرة دينية وسياسية بين أبناء كل طائفة، كما يوجد في ذات الوقت تجانس واتفاق بين قطاعات تنتمي إلى طوائف مختلفة.

سادساً: واقع الحركة السياسية البحرينية:

٧٤- تاريخيًا، لم تكن الحركات المدفوعة بأهداف دينية أو على أساس طائفي الشكل الوحيد للنشاط السياسي في البحرين[٩٢]. حيث ظلت القوى العلمانية والقومية تقود المعارضة السياسية طوال القرن المنصرم، والتي كانت عادة ما تتجاوز الخطوط الدينية والطائفية والعرقية، وكانت تنتقي قيادتها من العائلات السنية والشيعية على حد سواء[٩٣].

٧٥- وترجع الحركات الداعية إلى تمثيل شعبي أوسع في النظام السياسي البحريني إلى عام ١٩٣٨، عندما قامت مجموعة من وجهاء الشيعة والسنة بتقديم طلبات إلى الحكام المحليين وإلى الحاكم البريطاني يطالبون فيها بهامش أوسع من الحكم الذاتي والإدارة المحلية، بما في ذلك طلب تشكيل مجلس تشريعي منتخب واتحاد للعمال، وطلب التقليل من أعداد الوافدين الأجانب للإقامة بالجزيرة. ولكن لم يكتب لتلك الحركة النجاح وأودع زعماؤها السجون أو تم نفيهم[٩٤].

ثم تلا ذلك نشاط العديد من الحركات السياسية، كما عرفت البحرين بعض نوبات الاضطراب السياسي، تمثل أهمها في إنشاء مجموعة من وجهاء السنة والشيعة للمجلس التنفيذي الأعلى في عام ١٩٥٤. وكان الهدف من إنشائه خلق منتدى سياسي للتنسيق بين القوى السياسية البحرينية النشطة،

---

٩٢ راجع خلف عبد الهادي "السياسات المستمرة في البحرين... *Contentious Politics in Bahrain: From Ethnic to National and Vice Versa*"، المؤتمر الرابع للدول الاسكندنافية حول دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٨، متاح على الرابط: http://www.smi.uib.no/pao/khalaf.html، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٩٣ راجع علي سبيل المثال فؤاد خوري، "القبيلة والدولة في البحرين *Tribe and State in Bahrain*"، صادر عن جامعة شيكاغو بولاية شيكاغو الأمريكية سنة ١٩٨١، ص١٩٩ – ٢٠٠..

٩٤ راجع فؤاد خوري، "القبيلة والدولة في البحرين *Tribe and State in Bahrain*"، صادر عن جامعة شيكاغو بولاية شيكاغو الأمريكية سنة ١٩٨١، ص١٩٧ – ١٩٨..

يسعى إلى حشد الدعم من أجل انتخاب مجلس تشريعي وطني، يسمح بتشكيل النقابات، ويقوم بإجراء الإصلاحات التشريعية والتنظيمية اللازمة، ويقوم على إنشاء محكمة عليا. وقد نجح هذا المجلس في الحصول على الاعتراف الرسمي من السلطات الحاكمة، كما نجح في المساهمة في تأسيس الاتحاد العام للعمل والتجارة وفي صياغة أول قانون عمل في عام ١٩٥٧. وبعد أزمة قناة السويس في عام ١٩٥٦، صدر قرار بحل المجلس التنفيذي وبسجن أو نفي زعمائه[٩٥].

٧٦- وقد شهدت الأعوام التالية ظهور العلمانيين والقوميين وانتشار فكر الحركات اليسارية التي كانت مستوحاة من أنصار القومية العربية والحركة الناصرية. وسعت هذه الحركات إلى إنهاء الوجود البريطاني في البحرين وفي جميع أنحاء منطقة الخليج العربي، وفي بعض الحالات إلى الإطاحة بالسلطة الحاكمة المحلية وإنشاء نظام جمهوري بدلاً عنها. وشملت هذه القوى الحركة القومية العربية، وجبهة التحرير الوطنية، صاحبة الفكر الشيوعي، بالإضافة إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل والتي حلت محل جبهة التحرير في تبني الفكر الماركسي اللينيني. وقد اعتمدت جميع تلك الحركات على دعم المراكز الحضرية في البحرين والتي كان انتماءات طبقتها المثقفة، تتجاوز خطوط الطائفية والعرقية[٩٦].

٧٧- ولقد كانت تلك الفترة شاهدة على عدد من جولات الاضطرابات العمالية المتواصلة، والتي تمثل أهمها انتفاضة مارس ١٩٦٥، التي أعقبت إنهاء عقود عدة مئات العاملين بشركة "بابكو" المحلية للنفط. فقد استمرت الاضطرابات لعدة أسابيع، قتل فيها ستة من المتظاهرين[٩٧]. وأعقبت ذلك سلسلة من الإضرابات في أواخر الستينات، توجت بإضراب العمال في جميع أنحاء البلاد في مارس ١٩٧٢، والذي دعت إليه اللجنة التأسيسية التي نظمها العمال للمطالبة بإنشاء اتحاد عام للنقابات العمالية في البحرين. ويمكن التأريخ لهذا الإضراب بوصفه الاضطراب المدني الأخطر بعد استقلال دولة البحرين، والمرة الأولى التي يتم فيها نشر "قوة دفاع البحرين" لاحتواء الاضطرابات المحلية[٩٨].

٧٨- وعقب انسحاب القوات البريطانية من البحرين في عام ١٩٧١ وإعلان استقلال البحرين في ١٥ أغسطس ١٩٧١، أصدر صاحب السمو الأمير عيسى آل خليفة أول دستور للبلاد في عام ١٩٧٣. حيث أناط الدستور الجديد السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية التي تتألف من مجلس واحد مكون من ثلاثين عضواً منتخباً، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الوزراء. وقد نظم هذا الدستور الجديد حق السلطة

---

٩٥ راجع فؤاد خوري، "القبيلة والدولة في البحرين *Tribe and State in Bahrain*"، صادر عن جامعة شيكاغو بولاية شيكاغو الأمريكية سنة ١٩٨١، ص١٩٧ – ٢١٤، وراجع أيضاً د. أحمد حميدان، هيئة الاتحاد الوطني في البحرين: ولادة الحركة الوطنية الجديدة (٢٠٠٤).

٩٦ فلاح المديرس، "دراسة حول الحركات والجماعات السياسية في البحرين" الجزء الثالث، مسلسلة في جريدة الطليعة برقم ١٥٣٣ بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٠٢.

٩٧ حسين موسى، "البحرين: النضال الوطني والديمقراطي"، الحقيقة (١٩٨٧) ص٦٢ – ٩٠..

٩٨ راجع عبدالله المطّيوع، "صفحات من تاريخ الحركات العمالية البحرينية"، (دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٦).

التشريعية في توجيه أسئلة مباشرة إلى الوزراء وفي سحب الثقة منهم، دون إمكان التصويت على سحب الثقة من رئيس الوزراء. وقد تم انتخاب الجمعية الوطنية الأولى في عام ١٩٧٣، وكان لليساريين والقوميين والشيعة ورجال السياسة المستقلين نصيب كبير فيها[٩٩].

٧٩- وأمام تكرار معارضة "الجمعية الوطنية" للسياسات التي تتبعها السلطة التنفيذية بشأن عدد من القضايا، و رفضها اقتراح الأمير مشروعاً بقانون "أمن الدولة" يسمح باعتقال واحتجاز الأشخاص لمدة تصل إلى ثلاث سنوات دون محاكمة، أصدر الأمير مرسوماً ملكياً بحل الجمعية الوطنية في ٢٥ أغسطس ١٩٧٥."، وعلق العمل بأحكام الدستور، كما أصدر مرسوماً بقانون "أمن الدولة"[١٠٠]. وأصدر في نفس العام مرسوماً بقانون بإنشاء محاكم أمن الدولة والتي ظلت قائمة حتى تم إلغاؤها في عام ٢٠٠١. وقد تتابعت في تلك الفترة الاعتقالات الجماعية لأفراد من المعارضة، وتعددت ادعاءات التعذيب وانتهاكات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة[١٠١]. وتجدر الإشارة أن تعليق أعمال دستور ١٩٧٣ وحل البرلمان، كان وما يزال، يمثل للبعض، لحظة حاسمة قوضت الثقة بين الحكومة والمعارضة، وأدت بالبعض إلى التشكيك في شرعية السلطة الحاكمة. وهو ما ظل قائماً حتي صدور دستور مملكة البحرين المعدل في عام ٢٠٠٢[١٠٢].

٨٠- وكان من العوامل الأخرى التي أثرت على السياسة الداخلية للبحرين نجاح الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، حيث دفعت الحركات الإسلامية النشطة سياسياً إلى السعي لمحاكاة الثورة الإسلامية في إيران[١٠٣]. وقد ساهمت عدة عوامل في زيادة تأثر البحرين بتلك التطورات، تتمثل أهمها في كونها جزيرة عدد سكانها قليل نسبيا، وما يرتبط بذلك من شعور بعض البحرينيين بأنهم عرضة للتهديدات الخارجية أكثر من بعض جيرانها العرب الأكبر. ولقد تفاقمت هذه المخاوف مع اندلاع "الحرب" العراقية-الإيرانية التي استمرت من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، والتي شهدت مواجهات بحرية بين

---

٩٩ فؤاد خوري، "القبيلة والدولة في البحرين *Tribe and State in Bahrain* "، صادر عن جامعة شيكاغو بولاية شيكاغو الأمريكية سنة ١٩٨٠، ص٢٢٨ – ٢٣٠..

١٠٠ فؤاد خوري، "القبيلة والدولة في البحرين *Tribe and State in Bahrain* "، صادر عن جامعة شيكاغو بولاية شيكاغو الأمريكية سنة ١٩٨٠، ص٢٣٣ – ٢٣٠..

١٠١ ادعت حكومة البحرين سنة ١٩٧٧ أنها أحبطت محاولة انقلاب قادها مجموعة من ضباط قوة دفاع البحرين بالتنظيم مع الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي. راجع علي ربيعة، "التجربة الموءودة: الحياة الديمقراطية في البحرين" (٢٠١٠).

١٠٢ المجموعة الدولية للأزمات: التحديات الطائفية في البحرين، تقرير الشرق الأوسط رقم ٤٠ بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠٥، راجع الرابط: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Bahrain/Bahrains%20Sectarian%20Challenge.pdf.

١٠٣ حول تأثيرات الثورة الإيرانية على سياسات الشرق الأوسط، راجع R.K. Ramazni في "سياسة إيران الخارجية... Iran's Foreign Policy: Contending Orientations"، صحيفة الميدل إيست، المجلد ٤٣ رقم ٢ لسنة ١٩٨٩، وراجع Eva Rakel في "السياسة الإيرانية الخارجية منذ الثورة الإسلامية الإيرانية... Iranian Foreign Policy since the Iranian Islamic Revolution: 1979-2006" العدد السادس من Perspectives on Global Development and Technology سنة ٢٠٠٧، وراجع أيضاً Frauke Heard-Bey في "دول الخليج العربي باسم الثورة الإسلامية Die Arabischen Golfstaaten im Zeichen der islamischen Revolution"، فيتريب بيون بألمانيا سنة ١٩٨٣، وراجع Christin Marschall في "سياسة إيران في الخليج العربي... Iran's Persian Gulf Policy: From Khomeini to Khatami"، روتلدج كرزون سنة ٢٠٠٣.

إيران والولايات المتحدة، صاحبة الوجود العسكري الهام في البحرين[١٠٤]. يضاف إلى ذلك خشية الكثيرين في الحكومة وفي أوساط الطائفة السنية من أن العناصر الشيعية في البحرين قد تتعاطف مع المحاولات الرامية إلى الإطاحة بالنظام القائم وإقامة جمهورية إسلامية. وساهم في دعم تلك المخاوف تشكك البعض من عودة النظام الإيراني الجديد لتكرار مطالباته التاريخية بالسيادة على البحرين[١٠٥]، والتي لم تتخل عنها إيران إلا في عام ١٩٧٠ بعد قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٧٠. وكان مجلسذلك تزايدرحب بنتائج تقرير المتحدث الرسمي للأمين العام، ولا سيما أن "الغالبية الساحقة من شعب البحرين يرغب في الحصول على الاعتراف بهويته في دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وحرة تقرر بنفسها علاقاتها مع الدول الأخرى، وكان يخشى كثير من البحرينيين، أن النظام المنشأ حديثاً في طهران قد يجدد أطماعه في البحرين[١٠٦].

٨١- ولقد ساهمت الثورة الإسلامية في إيران في أن تتسبب في تحول ملموس للمشهد السياسي البحريني وحركاته الفاعلة، حيث تراجع دور القوى اليسارية والعلمانية والقومية التي قادت المعارضة في مواجهة الوجود البريطاني وكانت وراء المطالبات بالإصلاح الدستوري والسياسي، وبرز في المقابل دور الحركات الإسلامية التي قادت المعارضة[١٠٧]. يشهد على ذلك تزايد دور رجال الدين في الحياة السياسية وخاصة من علماء الشيعة، وشيوع استخدام الخطاب الديني واستغلال المنتديات لتعبئة الشعب لمساندة المطالب المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والإصلاح السياسي[١٠٨].

---

١٠٤ راجع Thomas Naff في "أمن الخليج والحرب الإيرانية العراقية Gulf Security and the Iran-Iraq War"، معهد بحوث الشرق الأوسط سنة ١٩٨٥.

١٠٥ راجع حسين البحارنة، "بعثة الأمين العام بالأمم المتحدة لتقصي الحقائق وتسوية النزاع البحريني الإيراني The Fact-finding Mission of the United Nations Secretary-General and the Settlement of the Bahrain-Iran Dispute" جريدة القانون الدولي والمقارن ربع السنوية (٢٢-٣) لسنة ١٩٧٣، وراجع أيضاً، Erik Jensen، "استخدام الأمين العام للمساعي الحميدة ومسألة البحرين-The Secretary General's Use of Good Offices and the Question of Bahrain"، الصادرة عن دورية الدراسات الدولية "Millennium " (١٤-٣) سنة ١٩٨٥، وراجع Hooshang Moghtader، "تسوية مسألة البحرين... :The Settlement of the Bahrain Question A Study in Anglo-Iranian–United Nations Diplomatic"، الصادرة عن Pakistan Horizon (٢٦-٢) سنة ١٩٧٣، وراجع Rouhollah Ramazani، " تسوية نزاع البحرين The Settlement of the Bahrain Dispute"، الصادرة عن الجريدة الهندية للقانون الدولي (١٢-١) سنة ١٩٧٢.

١٠٦ قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٨/ ١٩٧٠ "مسألة البحرين" بتاريخ ١٢ مايو/ أيار ١٩٧٠، راجع أيضاً Edward Gordon، في "تسوية النزاع البحريني The Resolution of the Bahrain Dispute"، الجريدة الأمريكية للقانون الدولي، المجلد ٦٥ رقم ٢ سنة ١٩٧١.

١٠٧ وفقاً للمجموعة الدولية للأزمات، لقد كانت تلك النقلة على الساحة السياسية في البحرين خطيرة. "وقبل عام ١٩٧٩، لم تكن الحكومة تطبق أية أجندة طائفية، وذلك لأنها رأت أن التهديد الأعظم يأتي من التنظيمات اليسارية الراديكالية." المجموعة الدولية للأزمات، "التحديات الطائفية بالبحرين Bahrain's Sectarian Challenge"، تقرير الشرق الأوسط رقم ٤٠ بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠٥، متح على الرابط: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Bahrain/Bahrains%20Sectarian%20Challenge.pdf، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

١٠٨ راجع لؤي بحري، "الأسس الاجتماعية الاقتصادية للمعارضة الشيعية في البحرين The Socioeconomic Foundations of Shiite Opposition in Bahrain"، دورية Mediterranean ربع السنوية، صيف ٢٠٠٠.

٨٢- وتتمثل أول الاضطرابات السياسية البحرينية بعد الثورة الإيرانية في اتهام الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التي أنشئت في عام ١٩٧٩ برعاية رجل الدين الشيعي السيد/ عبد الهادي المدرسي[١٠٩] بمحاولة قلب نظام الحكم بالقوة في ١٦ ديسمبر ١٩٨١[١١٠]. وهي المحاولة التي ما تزال حكومة البحرين تتهم إيران بأنها كانت وراء تأييدها ودعمها مالياً وسياسياً[١١١] . وفي السنوات التي تلت محاولة الانقلاب الفاشلة، ظهرت العديد من المنظمات الإسلامية التي أعلنت عن هدفها المتمثل في إحداث تغيير سياسي جذري في البحرين. وقد شملت مطالبهم إعادة العمل بدستور ١٩٧٣ المعطل، وإعادة تأسيس "الجمعية الوطنية" المنحلة، والتصدي للظلم الاجتماعي الذي كان قائما بين الشيعة والسنة، ووصلت في بعض الأوقات ولدى بعض الحركات إلى المطالبة بتغيير نظام الحكم وإقامة جمهورية إسلامية. وقد تولى قيادة معظم هذه المنظمات رجال دين وشخصيات من الشيعة، اعتمدوا مجموعة من الوسائل لتحقيق أهدافها، تضمنت في بعض الحالات اللجوء إلى العنف. وكانت أشهر هذه المنظمات حركة البحرين الإسلامية الحرة[١١٢].

٨٣- ولم يكن المجتمع السني غائباً عن المشهد السياسي، فقد شاركت شريحة منه في المطالبة بالبحث عن حلول للشكاوى والطلبات وخاصة المتعلقة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، إلا أن الغالبية العظمى للمجتمع السني لم تصل في طلباتها إلى مستوى طلب الإطاحة بالنظام أو إقامة "جمهورية إسلامية".

٨٤- وشهدت التسعينات جولة جديدة من جولات الاضطراب الاجتماعي والسياسي في البحرين. وحدثت أول جولة في نهاية عام ١٩٩٤، حيث تم تجميع الآلاف من توقيعات المواطنين على عريضة لحث الحكومة على القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية تحد من المصاعب والتحديات التي تواجه العديد من البحرينيين. وكان يقود هذه الحركات زعماء المجتمع من الشيعة، يساندهم قطاع واسع من السنة أيدوا المطالبة بإحداث تغيير سياسي وبضرورة عودة دستور ١٩٧٣ وإعادة انتخاب جمعية

---

١٠٩ عبد الهادي المدرسي كان أحد الشخصيات الشيعية البارزة في العراق. وقد عاش في المنفى في الكويت، ومُنح الجنسية البحرينية وأصبح شخصية دينية مشهورة في المآتم. وكانت تتركز خطبه حول مهاجمة الشيوعية في البحرين والتي ارتبطت بسلوك الحكومة البحرينية تجاه المذهب الشيوعي. ولقد اتُّهم بتحريضه للعديد من القلاقل في البحرين بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران؛ كمحاولة الانقلاب عام ١٩٨١، ثم أُلغيت جنسيته البحرينية وتم ترحيله من البلاد.

١١٠ تأسست جبهة التحرير الإسلامية في البحرين (والمعروفة أيضاً باسم "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين") عام ١٩٧٦. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن الجبهة تقع في دمشق، ولها مكاتب في لندن وطهران، ويتزعمها محمد على الخضري وعبد الحميد الراضي والذي ترأس مكتب لندن. وتناصر الجبهة التغيرات الأكثر راديكالية، وتدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وإلى استبدال الأسرة الحاكمة. راجع لؤي بحري، "المعارضة في البحرين... The Opposition in Bahrain: A Bellwether for the Gulf?"، الصادرة في جريدة ميدل إيست بوليسي، المجلد ٥، الطبعة رقم ٢، مايو ١٩٩٧.

١١١ راجع Kenneth Pollack، "الأحجية الفارسية... The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America"، راندوم هاوس بنيو يورك سنة ٢٠٠٤.

١١٢ يضم قادة هذه الحركة، والتي تسمى أيضاً *حركات أحرار البحرين الإسلامية* كل من: سعد الشهابي، ومنصور الجمري. ووفقاً لبعض المصادر، فإن هذه المنظمة لها آراء إسلامية معتدلة نسبياً، لا سيما عند مقارنتها بالجماعات الشيعية الأكثر راديكالية. وبصفة عامة، فهي لا تطالب بتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، ولكنها يمكن أن ترضى بتطبيق دستور ١٩٧٣ مع توزيع أفضل للثروات بين البحرينيين. راجع لؤي بحري، "المعارضة في البحرين... The Opposition in Bahrain: A Bellwether for the Gulf?"، الصادرة في جريدة ميدل إيست بوليسي، المجلد ٥، الطبعة رقم ٢، مايو ١٩٩٧.

وطنية[١١٣]. ومع مرور السنين، تزايدت المطالبات ذات الصبغة الطائفية والتي تخص المجتمع الشيعي، الذي تزايد إحساسه بوجود تمييزً طائفي، وبحرمانه من ممارسة فاعلة للحقوق المدنية والسياسية، وبزيادة الفساد والبطالة، وبوجود سياسة توظيف تفضل تعيين الأجانب للعمل في أجهزة الأمن في البحرين بينما يندر وجود الشيعة في تلك الوكالات. وقد انتهت الأحداث بالقبض على الزعماء الداعمين لتلك العريضة وسجنهم أو إجبارهم على مغادرة البلاد. وهو ما ولد مظاهرات واسعة تطالب بالإفراج عنهم. وتضمن البعض منها استخدامًا للعنف[١١٤].

٨٥- وفي عام ١٩٩٦، ادعت حكومة البحرين وجود منظمة تمولها إيران وتساعدها وتسمى "منظمة حزب الله البحرينية"، بأنها خططت ونفذت واقعة الهجوم الإرهابي الذي استهدف قتل عدد من الأجانب ذي أصول تنتمي إلى جنوب آسيا، والهجوم على فنادق ومراكز تسوق ومطاعم في ضاحية سترة[١١٥]. ولكي تحافظ السلطات على النظام، ردت بقوة، حيث قدمت قيادات هذه المنظمة والعديد من أعضائها للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة بتهم التآمر من أجل الإطاحة بالنظام، والتآمر مع دولة أجنبية، والتخطيط لإقامة جمهورية إسلامية في البحرين[١١٦].

٨٦- وفي أعقاب تلك الهجمات وحتى أواخر التسعينات من القرن الماضي، ظلت البحرين تشهد بين الحين والأخر بعض الاضطرابات الاجتماعية كانت في معظمها بقيادة شيعية والتي ظلت تطالب بإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي[١١٧]. وفي خلال تلك الفترة، لقي ما يقرب من أربعين شخصًا حتفهم في الاضطرابات التي استمرت لسنوات، وتضمنت إعاقة الطرق، وحرق إطارات السيارات، ومهاجمة دوريات الشرطة. ومعظم هذه الاشتباكات وقعت في القرى الشيعية الأقل ثراء

---

١١٣ راجع لؤي بحري، "الأسس الاجتماعية الاقتصادية للمعارضة الشيعية في البحرين The Socioeconomic Foundations of Shiite Opposition in Bahrain"، دورية Mediterranean ربع السنوية، صيف ٢٠٠٠، ١٢٩.

١١٤ راجع هيومان رايتس واتش، ١٩ ديسمبر ١٩٩٤، مُشار إليها في راجع Gregory Gause III، في "اللغز الخليجي... The Gulf Conundrum: Economic Change, Population Growth, and Political Stability in the GCC State"، الصادر عن مجلة واشنطن الربع سنوية، المجلد ٢٠ الإصدار الأول سنة ١٩٩٧ صـ ١٤٢.

١١٥ راجع لؤي بحري، "الأسس الاجتماعية الاقتصادية للمعارضة الشيعية في البحرين The Socioeconomic Foundations of Shiite Opposition in Bahrain"، دورية Mediterranean ربع السنوية، صيف ٢٠٠٠، ١٢٩.

١١٦ اتهمت حكومة البحرين زعماء هذه المنظمة ومنهم سعيد الشهابي ومنصور الجمري وعلي سلمان وأحمد سلمان وحمزة الديري، راجع Gregory Gause III، في "اللغز الخليجي... The Gulf Conundrum: Economic Change, Population Growth, and Political Stability in the GCC State"، الصادر عن مجلة واشنطن الربع سنوية، المجلد ٢٠ الإصدار الأول سنة ١٩٩٧ صـ ١٤٥.

١١٧ راجع منيرة فخرو، في "الانتفاضة في البحرين... *The Uprising in Bahrain: An Assessment* "، مقالات في السياسة والاقتصاد والأمن والدين في LAWRENCE G. POTTER وGARY G. SICK، تحرير "IN THE PERSIAN GULF AT THE MILLENNIUM (نيو يورك – دار سان مارتن للطباعة والنشر ١٩٩٧)، وراجع أيضاً UTE MEINEL، في "الانتفاضة في البحرين... DIE INTIFADA IM ÖLSCHEICHTUM "BAHRAIN: HINTERGRÜNDE DES AUFBEGEHRENS VON 1994-1998" (مونستر – ألمانيا ٢٠٠٣)، وراجع KAREN DABROWSKA، في "ملخص البحرين... BAHRAIN BRIEFING: THE STRUGGLE FOR DEMOCRACY, DECEMBER 1994-DECEMBER 1996" (لندن ١٩٩٧).

والتي كثرت فيها الادعاءات المتعلقة بالاعتقالات التعسفية ووحشية الشرطة وحتى التعذيب[١١٨]. وظل الوضع كذلك حتى وفاة صاحب السمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة وتولى صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إمارة البحرين في ٦ مارس ١٩٩٩

سابعاً: مرحلة جديد من الوعود والتحديات:

٨٧- ولّد تولي سمو الشيخ (حالياً جلالة الملك) حمد بن عيسى حكم البلاد قدراً كبيرا من الاستبشار والأمل لدى الجميع بأنه سيقوم بالتعامل مع كل أسباب الاستياء السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشعر بها أهل البحرين. وقد دعم هذا الاستبشار ورفع من قدر الأمل الخطوات التي اتخذها الحاكم الجديد للبلاد لأجل التخفيف من المظالم التي سببت الاضطرابات المدنية في البحرين خلال العقد السابق[١١٩]. وهو ما حدا بأحد مراكز المعرفة والبحوث العالمية، إلى رصدها تلك الخطوات باعتبارها تضع البحرين، "في طليعة الدول الأكثر تحرراً في المنطقة"[١٢٠].

٨٨- وكان من بين الخطوات الأولى التي تم اتخاذها، الإفراج عن مئات من السجناء والمحتجزين الذين قيدت حريتهم على خلفية المشاركة في الاضطرابات التي وقعت في منتصف التسعينات من القرن الماضي[١٢١]، والعفو عن زعيم المعارضة الكبير الشيخ عبد الأمير الجمري[١٢٢]. وأعقب هذا التعهد الذي تم إعلانه يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩٩ بإجراء انتخابات بلدية تمنح فيها المرأة، للمرة الأولى في تاريخ البحرين، الحق في التصويت. وتلا ذلك إصدار سمو أمير البلاد مرسوماً في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠، يعيد بمقتضاه تشكيل مجلس الشورى الذي أصبح يضم أعضاء ذوي مرجعية دينية

---

١١٨ راجع هيومان رايتس ووتش، "الإساءة المتكررة والإنكار المتكرر... *Routine Abuse, Routine Denial: Civil Rights and the Political Crisis in Bahrain*" (يوليو ١٩٩٧)، وراجع أيضاً Joe Stork، في "أزمة البحرين تسوء *Bahrain's Crisis Worsens*"، تقرير الشرق الأوسط رقم ٢٠٤ (يوليو – سبتمبر ١٩٩٧).

١١٩ راجع David Ransom، "البحرين: أمير جديد... رؤية جديدة Bahrain: New Emir, New Vision"، MIDDLE EAST INSIGHT، المجلد ١٦، رقم ٣ (يونيو – يوليو ٢٠٠١).

١٢٠ المجموعة الدولية للأزمات: التحديات الطائفية في البحرين، تقرير الشرق الأوسط رقم ٤٠ بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠٥، على الرابط: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Bahrain/Bahrains%20Sectarian%20Challenge.pdf، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

١٢١ وفقاً لمنظمة العفو الدولية: "في يوم ٦ يونيو ١٩٩٩، أعطى سمو الأمير أمراً بإطلاق سراح ٣٢٠ شخص قُبض عليهم بدون تهمة أو محاكمة فيما يتصل بالاحتجاجات المناوئة للحكومة، و٤١ سجين سياسي يقضون فترة السجن، وفي ١٧ نوفمبر ١٩٩٩، أمر سموه بإطلاق سراح ٢٠٠ سجين وموقوف سياسي آخرين، وبمناسبة العيد القومي للبحرين الموافق ١٦ ديسمبر، تم إطلاق سراح ١٩٥ موقوف وسجين سياسي بعد أمر عفو من سمو الأمير. وفي النصف الثاني من شهر مارس ٢٠٠٠، تم إطلاق سراح ٣٧ موقوف وسجين آخرين بعد أمر عفو من سمو الأمير في عيد الأضحى. وفي مطلع السنة الهجرية يوم ٥ أبريل ٢٠٠٠، أصدر سمو الأمير أيضاً أمراً بإطلاق سراح ٤٣ موقوف تم احتجازهم لمشاركتهم في الاحتجاجات المناوئة للحكومة. ولقد تم حجز معظم هؤلاء الذين تم إطلاق سراحهم دون تهمة أو محاكمة، وقد تخطى بعضهم مدة ٥ سنوات." العفو الدولية، البحرين: تطورات حقوق الإنسان والمخاوف المستمرة لمنظمة العفو الدولية، ٢١ نوفمبر ٢٠٠٠، MDE 11/003/2000، وهو متاح على الرابط الإليكتروني التالي: http://www.unhcr.org/refworld/docid/3b83b6dc0.html، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

١٢٢ تم توقيف الشيخ الجمري بسبب زعامته لحركة تعبئة الدعم للالتماس الذي تم توزيعه أواخر عام ١٩٩٤ يناشد فيه الحكومة للقيام بإصلاحات سياسية، ولقد حُكم عليه بالسجن ١٠ سنوات، ونال عفواً من سمو الأمير حمد. راجع لجنة الحقوقيين الدولية، في "الهجوم على العدالة في البحرين Attacks on Justice – Bahrain"، الطبعة ١١، وهي متاحة على الرابط: http://www.icj.org/download/database/pdf/bahrain.pdf، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

مسيحية ويهودية، وذوي أصول عرقية من جنوب آسيا، وزيادة العدد الإجمالي للأعضاء من الشيعة إلى تسعة عشر عضواً[١٢٣].

٨٩- وفي ٢٣ نوفمبر عام ٢٠٠٠ تم الإعلان عن أهم خطوات الإصلاح السياسي والتي تمثلت في إصدار سمو الأمير الشيخ حمد لقرار تشكيل اللجنة العليا للميثاق الوطني والتي تم تكليفها بإعداد ميثاق عمل وطني يمثل إطاراً عاماً ومرجعية منهجية للإصلاحات الدستورية والتشريعية والقضائية والسياسية والاقتصادية في البحرين[١٢٤].

٩٠- وقد تم طرح الميثاق الذي تولت اللجنة المشار إليها سلفاً إعداده على الشعب يومي ١٤، ١٥ فبراير ٢٠٠١ في استفتاء شارك فيه ١٩٢،٢٦٢ مواطناً من أصل ٢١٧،٠٠٠ مواطن بحرينياً لهم حق التصويت. وكانت نتيجة الاستفتاء هي الموافقة الساحقة على الميثاق بنسبة موافقة تبلغ ٩٨,٤% من الأصوات[١٢٥]. وقد تم تكليف سمو الأمير ولي عهده الشيخ سلمان بن حمد كرئيس للجنة المسئولة عن تنفيذ ما ورد في الميثاق[١٢٦]

٩١- وأعقب ذلك اتخاذ بعض الخطوات التي ساهمت في تعزيز الثقة المتبادلة بين قوات الحكومة والمعارضة، تضمنت العفو عن العديد من السجناء الذين قادوا سابقاً حركة الاحتجاجات المدنية، وكذلك دعوة العديد من الشخصيات الدينية الشيعية والقادة والنشطاء السياسيين الموجودين بالمنفى للعودة إلى البحرين. وهو ما ترتب عليه عودة بعض من هؤلاء كالشيخ عيسى قاسم والشيخ حيدر أل ستري، وهم من أبرز رجال الدين الشيعة في البحرين[١٢٧].

---

١٢٣ مرسوم أميري رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٠.

١٢٤ راجع J.E. PETERSON، في "البحرين: الإصلاح.. الوعد.. الحقيقة BAHRAIN: REFORM, PROMISE, AND REALITY"، تحرير JOSHUA TEITELBAUM، سلسلة التحرر السياسي في الخليج العربي (جامعة كولومبيا ٢٠٠٩). ومن المهم ذكر أنه بعد انعقاد الاجتماعات الأولى للجنة الميثاق الوطني العليا، استقال خمسة من أعضائها احتجاجاً على ما سمّوه نتائج معدة مسبقاً. وبالفعل، بدأت اجتماعات اللجنة في ٣ ديسمبر، وكان من المفترض أن تنتهي في ١٦ ديسمبر، وهو الوقت الذي كان من المفترض على الأعضاء أن يكونوا قد راجعوا ووافقوا على المسودة المعدة مسبقاً.

١٢٥ مرسوم أميري رقم (٦) لسنة ٢٠٠١ بشأن إعلان نتائج الاستفتاء حول ميثاق العمل الوطني. ولقد صدق سمو الأمير حمد على ميثاق العمل الوطني بموجب المرسوم الأميري رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١.

١٢٦ راجع J.E. PETERSON، في "البحرين: الإصلاح.. الوعد.. الحقيقة BAHRAIN: REFORM, PROMISE, AND REALITY"، تحرير JOSHUA TEITELBAUM، سلسلة التحرر السياسي في الخليج العربي (جامعة كولومبيا ٢٠٠٩).

١٢٧ راجع J.E. PETERSON، في "البحرين: الإصلاح.. الوعد.. الحقيقة BAHRAIN: REFORM, PROMISE, AND REALITY"، تحرير JOSHUA TEITELBAUM، سلسلة التحرر السياسي في الخليج العربي (جامعة كولومبيا ٢٠٠٩)، ص١٦٢ – ١٦٣.

٩٢- ويعتبر إعلان سمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إلغاء "قانون أمن الدولة" وإلغاء "محاكم أمن الدولة" في ١٨ فبراير ٢٠٠١، خطوة أخرى هامة حسمت واحدة من القضايا الأكثر إثارة للجدل على الساحة السياسية البحرينية منذ تعطيل العمل بالدستور وحل "الجمعية الوطنية" في عام ١٩٧٥[١٢٨].

وفي ١٤ فبراير ٢٠٠٢، أُعلنت دولة البحرين مملكة ونُصب سمو الأمير حمد بن عيسى آل خليفة ملكاً على عرش مملكة البحرين وتم إصدار دستور مملكة البحرين المعدل والعمل به.

٩٣- وفي تلك اللحظة الهامة من تاريخ مملكة البحرين تفاوتت ردود فعل المواطن والشارع السياسي البحريني لدى استقباله التعديلات الدستورية. حيث كانت العديد من قوى المعارضة تفترض وتتوقع عقد مشاورات سياسية واسعة النطاق لتدارس آلية تطبيق ما وافق عليه الشعب في ميثاق العمل الوطني قبل اعتماد مشروع الدستور، وهو ما دفعهم إلى انتقاد إصدار الدستور المعدل دون أية مناقشة عامة مسبقة ودون عرض التعديلات الدستورية للاستفتاء الشعبي[١٢٩].

وعلاوة على ذلك، وجهت انتقادات كبيرة تتعلق بمضمون التعديلات التي تم إصدارها، وخاصة في خصوص الاعتقاد بعدم وجود توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث فاقت سلطات وصلاحيات الأولى سلطات وصلاحيات الثانية. وكذلك كان انتقاد جانب كبير من السنة والشيعة للدور الكبير الذي تم منحه لمجلس الشورى في العملية التشريعية والرقابية على السواء، بما يتجاوز دوره الاستشاري ومن ثم يخرج عما وافق عليه الشعب حين وافق على فكرة المجلسين عند التصويت على ميثاق العمل الوطني. ذلك أن التعديلات الدستورية قد منحت السلطة التنفيذية قدرة جائرة على التدخل في العملية التشريعية حين فرضت حقيقة أنه لا يمكن تمرير أي تشريع دون موافقة مجلس الشورى المعين من قبل جلالة الملك. وقد عزز من هذه الانتقادات اشتراط موافقة ثلثي الأعضاء في مجلسي "الجمعية الوطنية"، المعين والمنتخب مجتمعين، عند مناقشة أية تعديلات دستورية مستقبلية، وهو ما سوف يؤدي بالضرورة إلى استبعاد إمكانية إعادة النظر في هذه الأحكام، بغير موافقة وتأييد من السلطة الحاكمة، صاحبة الحق في تعيين جميع أعضاء مجلس الشورى[١٣٠]. وأخيراً فقد رأت بعض القوى السياسية أن منح التعديلات

---

١٢٨ راجع الي. بي. سي.، في "البحرين تلغي قانون الأمن الرئيسي BAHRAIN LIFTS KEY SECURITY LAW"، بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٠١، وراجع البحرين: إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة، جريدة الوسط، ١٨ فبراير ٢٠٠١، وهو متاح على الرابط التالي: http://www.alwasatnews.com/elections/page/530116.html، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

١٢٩ المجموعة الدولية للأزمات، في "الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (٣): ثورة البحرين"، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٥ بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: http://www.crisisgroup.org/~/media/files/middle%20east%20north%20africa/iran%20gulf/bahrain/105-%20popular%20protests%20in%20north%20africa%20and%20the%20middle%20east%20-iii-the%20bahrain%20revolt.pdf، ص٣، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

١٣٠ راجع مايكل حرب، في "الأمراء والبرلمانات في العالم العربي PRINCES AND PARLIAMENTS IN THE ARAB WORLD"، MIDDLE EAST J. ٣٦٧ و٣٧٢ (٢٠٠٤).٥٦

الدستورية الملك سلطة تنفيذية واسعة، لا يتماشى مع مبادئ النظام الملكي الدستوري والذي يملك فيه الملك ولكن لا يحكم[١٣١].

٩٤- لم تكن التعديلات الدستورية وحدها السبب الوحيد للسخط والإحباط الذي أحس به جانب هام من قوى المعارضة السياسية، حيث رأوا أيضاً في تقسيم الدوائر الانتخابية محاولة حكومية لمنح الفرصة الأكبر للمرشحين من الموالين للحكومة في الانتخابات التشريعية، وهو ما أدى إلى قرار عدد من القوى المعارضة الهامة كالوفاق مقاطعة الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢[١٣٢]. وقد عزز هذا الإحباط إصدار سلسلة من "المراسيم بقوانين" صدرت عن جلالة الملك في الفترة بين بدء العمل بالدستور وبين انعقاد الجلسة الأولى للجمعية الوطنية، وكانت هذه المراسيم محلاً لانتقاد وجدل شديدين. ومنها المرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٢ الذي قرر العفو عن رجال الأمن الذين تورطوا في اعتداءات على حقوق الإنسان أثناء الاضطرابات المدنية في منتصف التسعينات، والمرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم الصحافة وأنشطة النشر، الذي اعتبره الكثيرون قانوناً مقيداً بشكل مبالغ فيه لنشاط الصحافة والنشر[١٣٣]، والمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٢ الذي أنشأ "ديوان الرقابة المالية"، والذي حرم السلطة التشريعية من أحد أهم وسائل الرقابة المالية على الحكومة حيث جعل تبعية الديوان لجلالة الملك.

٩٥- وعلى الجانب الأخر، رأى المناصرون للخطوات الإصلاحية وللتدابير المتخذة منذ عام ٢٠٠٢ أن البيئة السياسية في البحرين قد شهدت تطوراً ملموساً، لاسيما عند المقارنة بالسنوات السابقة على جلوس جلالة الملك حمد على عرش مملكة البحرين. وأكد أنصار هذا التقييم رأيهم بالاستناد إلى أن إلغاء "قانون أمن الدولة" ساهم في تحسين سجل حقوق الإنسان في البحرين وإلى حقيقة أنه،

---

١٣١ يشير النقاد إلى المادة (٣٣ – ج) من الدستور والتي تنص على أن يمارس الملك سلطاته مباشرة ومن خلال وزرائه. وفي هذا الصدد، لا يتماشى هذا الأمر مع مبدأ أن الملك في الملكية الدستورية يسود ولا يحكم. وتنتقد المعارضة أيضاً المادة ٣٥ من الدستور والتي تشتمل على سلطة الملك في الاعتراض على مشروعات القوانين خلال ستة أشهر، والنص على أن تلك المشروعات يوافق عليها بأغلبية ثلثي المجلس الوطني لتمريرها إلى قوانين، بالإضافة إلى حق الملك في إعلان حالة السلامة الوطنية أو الأحكام العرفية لمدة ثلاثة أشهر دون موافقة المجلس الوطني.

١٣٢ تقرير أعده المعهد الديمقراطي الوطني حول انتخابات عام ٢٠٠٢، حيث لوحظ الآتي: "كان لنظام التحصيص هذا أثره في إضعاف قوة صوت الأغلبية الشيعية، وفي الواقع يمكن أن يعمل على تفاقم الانقسام الطائفي؛ فلم يكن هناك أي تفسير لكيفية اتخاذ أي من هذه القرارات. ويفترض بصورة كبيرة أن الحكومة قد رسمت تلك الحدود لضمان أن يظل السنّة يسيطرون على مصادر القوة حتى في الأجهزة البحرينية المنتخبة جديداً." المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، الانتخابات التشريعية بالبحرين ٢٤ و٣١ أكتوبر ٢٠٠٢، المعهد الديمقراطي الوطني ٢٠٠٢، وهو متاح على الرابط الإليكتروني: http://www.ndi.org/files/2392_bh_electionsreport_engpdf_09252008.pdf. راجع أيضاً هاني الفردان، "ناخب سادسة الجنوبية يعادل ٢١ ناخباً في أولى الشمالية"، جريدة **الوسط**، ٢٧ أغسطس/ آب ٢٠٠١.

١٣٣ منظمة العفو الدولية، في "انشقاق في البحرين...*Crackdown in Bahrain, Human Rights at the Crossroads*" (فبراير ٢٠١١)، ومتاح على الرابط التالي: http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE11/001/2011/en/cb766afa-fba0-4218-95ec-f4648b85e620/mde110012011en.pdf، وتاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١. وعلى وجه الخصوص، تم توجيه الانتقاد إلى المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٢ بسبب أحكامه التي تحرم أية "دعوات مكتوبة يقصد منها الإطاحة بالنظام أو تغييره" وتوجيه النقد للملك أو لوم جلالته على أي عمل حكومي.

وللمرة الأولى في تاريخ البحرين، قد منحت المرأة حق التصويت والترشح للمناصب العامة[١٣٤]. يضاف إلى ذلك تدليل المدافعين عن الخطوات الحكومية على زيادة هامش حرية التعبير في السنوات السابقة، من رصد واقع كون ما يزيد على ألف ومائة وخمسين مظاهرة واعتصام قد أقرتها السلطات الحكومية في العقد الماضي[١٣٥]، ورصد زيادة عدد منظمات المجتمع المدني من ٢٧٥ منظمة في عام ٢٠٠١ إلى ٤٥٢ منظمة وجمعية في عام ٢٠١٠[١٣٦]. وأخيراً يأتي السماح بتسجيل جمعيات حقوق الإنسان مثل "مركز البحرين" لحقوق الإنسان، كدليل آخر على وجود إصلاح حقيقي، حتى ولو كان قد تم حله بعد ذلك.

٩٦- وتمثل فضيحة تقرير "بندر" في عام ٢٠٠٦، عاملاً هاماً في كسر الثقة السياسية بين الحكومة والمعارضة[١٣٧].وهي الفضيحة المتعلقة بالمواطن صلاح البندر، وهو مواطن بريطاني من أصل سوداني، كان يعمل كمستشار للحكومة البحرينية وقام بتسريب عدد من الوثائق التي تتضمن الزعم بوجود خطة منهجية حكومية للحد من تأثير الجماعات المعارضة الشيعية من خلال إنشاء كتلة سنية موازية. وأن هذه الخطة تشمل ترتيبات تهدف إلى تزوير الانتخابات لصالح مرشحين من مجموعات الأقلية السنية، وإنشاء منظمات حقوق إنسان موالية للحكومة، وتمويل نوعية محددة من الصحف ووسائل الإعلام ووسائل الإعلام الاجتماعي على شبكة الإنترنت والمنتديات[١٣٨]. وقد أدعى صالح البندر بأن بعض المسئولين الحكوميين كانوا متواطئين في إدارة برامج مراقبة غير مشروعة على الأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات المدنية. وقد أدت تلك الفضيحة إلى مظاهرات عامة محدودة، قام فيها بعض المتظاهرين بسد الطرق العامة ومهاجمة قوات الأمن. وقد تم احتجاز بعض من المشاركين في تلك المظاهرات، قبل أن يصدر بشأنهم عفو عام من جلالة الملك حمد.[١٣٩].

---

١٣٤ حتى الشخصيات القيادية المعارضة وافقت على أن الحكومة قد اتخذت تدابير إيجابية تجاه الإصلاح السياسي، على الرغم من عدم كفايتها من وجهة نظرهم. للاطلاع على المقابلة الشخصية بهذا الشأن مع الشيخ علي سلمان من جمعية الوفاق، راجع J. E. PETERSON، في ""البحرين: الإصلاح.. الوعد.. الحقيقة BAHRAIN: REFORM, PROMISE, AND REALITY"، تحرير JOSHUA TEITELBAUM، سلسلة التحرر السياسي في الخليج العربي (جامعة كولومبيا ٢٠٠٩).

١٣٥ عمر الحسن، في "عِقد التنمية في البحرين... *Bahrain's Decade of Development: Democracy, Human Rights & Social Change*"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠١١) ص٥٥.

١٣٦ عمر الحسن، في "عِقد التنمية في البحرين... *Bahrain's Decade of Development: Democracy, Human Rights & Social Change*"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠١١) ص٥٥.

١٣٧ مركز الخليج للتنمية الديمقراطية، "البحرين: الخيار الديمقراطي وآليات الاستبعاد"، ٢٠١١، وهذا التقرير متاح على الرابط التالي: www.bahrainrights.org/node/528، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١. ويرجى ملاحظة أنه لا يمكن الدخول على هذا الموقع من البحرين.

١٣٨ راجع حسن فتح، في "التقارير تقول أن السنّة في البحرين يراهنون على تزوير الانتخابات *Report Cites Bid by Sunnis in Bahrain to Rig Elections*"، النيويورك تايمز بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٠٦، وراجع Lauren Frayer، وفي "طرد البندر يعرض البحرين للانقسام *Al-Bandar Ejection Exposes Bahrain Split*"، واشنطون بوست بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٠٦، وراجع Alain Gresh، في "بندرجيت والتوترات الطائفية *Bandargate' et Tensions Confessionnelles*"، جريدة لوموند ديبلوماتيك الفرنسية بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٦.

١٣٩ منظمة العفو الدولية، في "انشقاق في البحرين...*Crackdown in Bahrain, Human Rights at the Crossroads*" (فبراير ٢٠١١) على الرابط التالي: http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE11/001/2011/en/cb766afa-fba0-4218-95ec-f4648b85e620/mde110012011en.pdf، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٩٧- وبصفة عامة فقد تحول ما كان سائدًا من التفاؤل والاستبشار في بداية الألفية الثالثة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة، إلى حالة من الخوف والشك لدى قطاع عريض من المعارضة السياسية في البحرين في رغبة وقدرة حكومة البحرين على مواجهة المظالم التي طالما كانت السبب في جولات من الاضطراب المدني التي دامت عقوداً طويلة. وقد دعم هذا الخوف والشك خوف وشك دعمهم بطء التعامل مع المظالم الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء السخط الشعبي بين العديد من البحرينيين، وعلى الأخص المستويات العالية من البطالة في صفوف الشيعة[١٤٠]، والسياسات الحكومية في شأن منح الجنسية، والتي ذاع الشك في استهدافها تغيير التوازن الديموغرافي للمملكة، واستمرار تفضيل الاستعانة بالأجانب على حساب المواطنين العاطلين. وبالنسبة للكثيرين، غاب الأمل وضعف بصدق وعود الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي كانت سائدة في مطلع القرن وازداد الشعور بالإحباط، والشك في قدرة والتزام "حكومة البحرين" بمعالجة المظالم التي أسهمت في جولات متكررة من الاضطرابات المدنية[١٤١].

٩٨- وقد انتقل ذلك الشعور بعدم الرضا عن وتيرة التقدم المحرز لتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية بصورة أكبر إلى انتخابات عام ٢٠١٠. وكما هو الحال في انتخابات عام ٢٠٠٦، فقد أعادت المعارضة الشيعية اتهام الحكومة بالسعي إلى تقسيم الدوائر الانتخابية لإضعاف فرصهم في الحصول على مقاعد نيابية. ووجهت نداءات لمقاطعة الانتخابات. لم يستجب لها الوفاق، وأيدتها جماعات معارضة أخرى، مثل حركة "الحق". وقد استبقت الحكومة الانتخابات بإجراءات صارمة ضد الناشطين الشيعة، وخاصة أولئك الذين يؤيدون المقاطعة، وقامت بإلقاء القبض على عدد من زعماء الشيعة[١٤٢]. ويقال أن التوترات أدت إلى تفجيرات ألحقت أضراراً بأربع سيارات للشرطة في ١٥ سبتمبر ٢٠١٠[١٤٣].

---

١٤٠ راجع STEVEN WRIGHT، في "تصليح المملكة... -FIXING THE KINGDOM: POLITICAL EVOLUTION AND SOCIO- ECONOMIC CHALLENGES IN BAHRAIN"، الجريدة القطرية CIRS /QATAR OCCASIONAL PAPERS رقم ٩ سنة ٢٠١٠.

١٤١ المجموعة الدولية للأزمات، في "الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (٣): ثورة البحرين"، بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: http://www.crisisgroup.org/~/media/files/middle%20east%20north%20africa/iran%20gulf/bahrain/105-%20popular%20protests%20in%20north%20africa%20and%20the%20middle%20east%20-iii-the%20bahrain%20revolt.pdf، صـ٣، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

١٤٢ راجع Kenneth Katzman، في *"البحرين: الأمن والسياسة الأمريكية Bahrain Security, and U.S. Policy"* (إدارة بحوث الكونجرس في ٢ مارس ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: http://fpc.state.gov/documents/organization/158480.pdf صـ٤، تاريخ الدخول ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

١٤٣ راجع Kenneth Katzman، في *"البحرين: الأمن والسياسة الأمريكية Bahrain Security, and U.S. Policy"* (إدارة بحوث الكونجرس) في ٢ مارس ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: http://fpc.state.gov/documents/organization/158480.pdf صـ٤، تاريخ أخر زيارة ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

٩٩- وابتداء من أواخر يناير ٢٠١١، استوحى الناشطون السياسيون في البحرين روح الحركات الشعبية المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، واجتماعية في "العالم العربي". وبعد ذلك بقليل، تمت الدعوة لمظاهرات تقوم في ١٤ فبراير بالتزامن مع الذكرى العاشرة لإعلان "ميثاق العمل الوطني". وسوف يرد سرد للأحداث التي وقعت في فبراير ومارس في "الفصل الرابع " من هذا التقرير.